AL HIKMAH RESEARCH & PUBLICATION CENTRE
Al-Hikmah International Journal for Islamic Studies & Human Sciences

مجلة الحكمة العالمية
للدراسات الإسلامية والعلوم الإنسانية
العدد 5، الرقم 5، اغسطس 2022
E-ISSN: 2637-0581
https://doi.org/10.46722/hikmah.v5i5.304

مفهوم الابتكار في الإسلام ومنهجية تطبيقه في المؤسسات المعاصرة الامارات نموذجاً

The concept of innovation in Islam and the methodology of its application in contemporary institutions, the UAE as a model

Badr Ramadan Alhosani بدر رمضان الحوسني
Faculty of Leadership and Management (FKP)
Universiti Sains Islam Malaysia (USIM)
badrphd2018@gmail.com
Ali Nasser Al-tahitah علي ناصر الطحيطح
Faculty of Leadership and Management (FKP)
Universiti Sains Islam Malaysia (USIM)
alinasser@usim.edu.my

Article Progress

Received: 19 May 2022
Revised: 25 July 2022
Accepted: 14 August 2022

*Corresponding Author:
Badr Ramadan Alhosani
Faculty of Leadership and Management (FKP)
Universiti Sains Islam Malaysia (USIM)
badrphd2018@gmail.com

ملخص

إن الإسلام شرع للابتكار من خلال الاجتهاد والإبداع الفكري، وأنه يمنع من الجمود والتقليد الأعمى غير المبني على الحجج والبراهين، فقد شرع الإسلام للاجتهاد والابتكار لمواكبة مستجدات الحياة المعاصرة باعتباره صالحاً لكل زمان ومكان من خلال الموازنة بين ثبات النصوص الشرعية وقدسيتها، وبين الحاجة إلى الابتكار والتجديد لتلبية الاحتياجات المتنوعة في كل الأزمنة والعصور. وقد أثبتت الدراسات المتخصصة أن الاجتهاد والابتكار الفكري من أصول الدين، وأن علماء الإسلام في الأزمنة المعاصرة قادرون على تقديم الحلول العلمية لمشكلات العالم المعاصر استناداً إلى منهج أسلافهم، إذا استوعبوا تاريخهم وسلكوا طريقهم، كما أثبتت الفضل الكبير للحضارة الإسلامية على حضارة العالم شرقاً وغرباً ابتداءً من القيم والأخلاق، ومروراً باللغة والآداب، وانتهاءً بالعلوم التطبيقية والاختراعات المعاصرة. إن للابتكار مجالات شتى في جميع مرافق الحياة، فكما يكون في البرمجيات والميكانيكا والاتصال والفضاء والدفاع؛ يكون كذلك في النُظم الإدارية وإسعاد الناس وإخراجهم من الأساليب العقيمة المعقدة التي لا معنى لها إلا ضياع الوقت والجهد، والتي يؤسف أنها لاتزال في بعض المؤسسات الحكومية. وإن الإمارات لديها قيادة حكيمة تؤمن بأن الابتكار هو رأس مال المستقبل وبأن بناء الإنسان يأتي قبل رفع البنيان، ولذلك فهي تؤمن بأن العلم والمعرفة هي أهم أصولها وبأن إبداع الإنسان هو سر حضارتها وبأن الانفتاح على جميع حضارات العالم هو مفتاح قوتها. وقد جعلت دولة الإمارات جعلت من

الابتكار قيمة مضافة لها وزنها في الاقتصاد الوطني وفي المجتمع ككل، حيث أن الابتكار لم يعد خياراً، وإنما هو ضرورة للدول والمجتمعات والشعوب الساعية لتعزيز موقعها على خريطة العالم الاقتصادية وتقوية تنافسيتها. ولذلك فإن الإمارات وضعت الابتكار أحد المحاور الأساسية لرؤيتها 2021. إن الميزانية الضخمة التي أعلن عنها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد للابتكار، تؤكد عبقرية هذا القائد في جعل الابتكار نمط حياة، فلم يُبق عذراً لما كان يتردد من عدم وجود ميزانية كافية للبحث العلمي مقارنة بما تبذله الدول المتقدمة في هذا المجال، فها هي الميزانية الوفيرة، والتوجه السياسي الرسمي، والتفاعل الكبير من كل المؤسسات الحكومية والخاصة، فلم يبقَ إلا الجهد الذاتي من الناس على اختلاف تخصصاتهم، فعلى كل واحد ألا يستقل نفسه، فلعله يجود بفكرة تكون سبباً لنفع كبير.

الكلمات المفتاحية: الابتكار– المؤسسات المعاصرة.

Abstract

Islam has legalized innovation through intellectual diligence and creativity, and it prevents rigidity and blind imitation that is not based on arguments and proofs. Islam has legalized for ijtihad and innovation to keep pace with the developments of contemporary life as it is good for every time and place by balancing the stability and sanctity of legal texts, and the need for innovation and renewal to meet the diverse needs of all times and ages. Specialized studies have proven that diligence and intellectual innovation are the origins of religion, and that the scholars of Islam in contemporary times are able to provide scientific solutions to the problems of the contemporary world based on the approach of their predecessors, if they absorbed their history and followed their path, as it proved the great merit of Islamic civilization over the civilization of the world east and west starting from Values and ethics, passing through language and literature, and ending with applied science and contemporary inventions. Innovation has various fields in all facilities of life, as it is in software, mechanics, communication, space and defense; It is the same in administrative systems, making people happy, and removing them from sterile, complex methods that have no meaning

except waste of time and effort, which is unfortunately still in some governmental institutions. The Emirates has a wise leadership that believes that innovation is the capital of the future and that building the human comes before lifting the structure, and therefore it believes that science and knowledge are the most important assets and that human creativity is the secret of their civilization and that openness to all civilizations of the world is the key to its strength. The UAE has made innovation an added value that has its weight in the national economy and in society as a whole, as innovation is no longer an option, but rather a necessity for countries, societies and peoples seeking to enhance their position on the world economic map and strengthen their competitiveness. Therefore, the UAE has put innovation as one of the main axes of its vision 2021. The huge budget announced by His Highness Sheikh Mohammed bin Rashid for innovation confirms the genius of this leader in making innovation a lifestyle, so he did not remain an excuse for what was rumored of not having a sufficient budget for scientific research compared to what The developed countries exert it in this field, as it is the abundant budget, the official political orientation, and the great interaction of all governmental and private institutions, so only the self-effort of people of different specialties remains, so that each one does not resign himself, so perhaps he finds an idea that is a reason for great benefit .

Keywords: Inovasi - Institusi Kontemporari

المقدمة

إن الابتكار هو تحول الفكرة من مشروع نظري إلى منتج أو خدمة تؤدي منفعة اجتماعية أو مادية، وتتضمن هذه العملية تحويل بذرة الفكرة إلى فكرة نافعة ومن ثم إلى مشروع، وبناءً على هذا المبدأ، دشن صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء لدولة الإمارات العربية المتحدة الإستراتيجية الوطنية للابتكار بمخطط زمني يمتد لسبعة أعوام يبدأ من عام 2014 حتى عام 2022م، والتي تهدف إلى جعل دولة الإمارات في مقدمة الدول الأكثر ابتكاراً في العالم. ويُعدُّ الابتكار

الإداري من أهم القدرات التي يجب أن تحظى بالاهتمام والعناية والرعاية، وفي الوقت الراهن أصبح الاهتمام بالابتكار بوجه عام والابتكار الاقتصادي بوجه خاص ضرورة تحتمها طبيعة العصر الحديث كونه يدخل ضمن كافة مجالات الحياة. ويُعدُّ الابتكار الاقتصادي وسيلة لتوظيف المعرفة والمهارة للإتيان بما هو جديد، لأننا نعيش في عصر اقتصاديات المعرفة المعتمدة على الابتكار الذي يدفع الإنسان ويحفزه للتنفيذ النابع من سلوك إنساني والعمل الجاد. وإن النجاح في مجال الأعمال في يومنا هذا يتطلب الابتكار الاقتصادي، فالمؤسسات التي تبتكر تجني كل المزايا وذلك بالفعل التنافسي، فيكون الابتكار الاقتصادي مصدراً أساسياً لتنمية الإيرادات وللنجاح في البيئة التنافسية الحالية، وذلك من خلال تأثيره على الإنسان، وجعله يكتسب معارف جديدة تمكنه من التحكم في بيئته، وتجعله يتأثر ويؤثر فيها. ومن بين هذه الابتكارات نجد الابتكار الاقتصادي الذي أصبح يمثل في العصر الحالي أحد أهم العوامل التي يتوقف عليها نجاح المؤسسات في تنمية إيراداتها، والذي يأخذ شكل منتجات جديدة وطرق إنتاجية جديدة، وتطبيق الابتكار الاقتصادي في المؤسسات مهما كان حجمها يؤدي إلى رصد وجمع الأفكار والمعارف المتاحة، واستغلالها في تطوير المجال الإنتاجي للمؤسسة، وكسب مزايا تنافسية مستمرة وكذا التأقلم والتكيف مع متغيرات البيئة. ويعتبر الابتكار الاقتصادي منظومة متكاملة يشترك فيها أفراد المنظمات من مدراء ماليين وموظفين، وكذلك بيئة المنظمة، وتعتبر الإدارة بما فيها من موظفين العنصر الأساسي في العملية الابتكارية.

كما يُعدُّ الابتكار الاقتصادي من المواضيع المهمة والحديثة في العلوم الإدارية، وقد غدا من أهم مقومات التنمية والتطوير للأفراد والمؤسسات على السواء، إذ له دور هام في بقاء المؤسسة وتطورها، حيث أن المؤسسة التي لا تبتكر ولا تتطور يكون مصيرها التراجع والاضمحلال بل قد يكون الزوال. ويساعد الابتكار الاقتصادي المؤسسات على تنمية الإيرادات من خلال التكيف مع التغيرات المتلاحقة ويساعدها على مواجهة

التحديات المتعددة والمختلفة، وبالتالي تحقيق الميزة التنافسية التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها، فالابتكار الاقتصادي يقود إلى التجديد، والتجديد يجعلنا نتقدم على غيرنا.

مشكلة الدراسة

علي الرغم من الجهود المبذولة من أجل استدامة التعليم في دولة الإمارات؛ إلا أن السياسة التعليمية المتبعة لم تقدم حتى الآن إلى نتائج مرضية، الأمر الذي يبرز الحاجة إلى تقييم السياسة التعليمية في الدولة والوقوف على أسباب الخلل ومحاولة معالجته. (كما ورد في كتاب الادارة الحكومية ل الغلاييني، 2020). وتتأكد المشكلة بوضوح فيما أعلنه صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي رعاه الله، عن أفضل وأسوأ خمس جهات في الخدمات الرقمية بالحكومة، فقد جاءت وزارة التربية والتعليم على رأس أسوأ الجهات في الخدمات الرقمية (كما نشر في جريدة البيان بتاريخ 3 سبتمبر 2021 بعد استطلاع رأي 55 ألف متعامل حول رأيهم في خدمات 30 جهة حكومية)، فيمكن صياغة مشكلة الدراسة في السياق التالي: تتداخل العديد من المتغيرات في نجاح تطبيق السياسات والاستراتيجيات والمعايير والضوابط الخاصة بتطوير الابتكار في المؤسسات خاصه التعليمية منها؛ لذلك يجب تطوير الأساليب والطرق التي تعمل على تمكين الموظفين؛ بما يدعم جهود تطوير قطاع التعليم الحكومي وجعله أكثر مواكبة لرؤية الدولة ومأويتها التي ترتكز على جودة المخرج التربوي.

أهداف وأهمية الدراسة:

تسعى الدراسة إلى معرفة ماهية الابتكار في المؤسسات المعاصرة وفي الإسلام ما بيان نماذج وشواهد الابتكارات الإسلامية، ومعرفة التحقق من تأثير تنمية المهارات الابتكارية على تمكين موظفي المؤسسة الإماراتية، وبيان تأثير تنمية المهارات الابتكارية على تحفيزهم لدى هذه المؤسسات في تنمية المهارات الابتكارية.

منهج الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على أسلوب المنهج الوصفي التحليلي؛ كونه من أكثر المناهج استخداماً في دراسة الظواهر الاجتماعية والإنسانية، ولأنه يناسب الظاهرة قيد الدراسة. كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها ويصفها ويوضح خصائصها، والمنهج الوصفي التحليلي يدرس الظاهرة أو القضية الموجودة حالياً يمكن الحصول منه على معلومات تحقق أهداف الدراسة.

الدراسات السابقة:

دراسة ماضي وبورديمة (2021) والتي سعت إلى دراسة أثر جودة حياة العمل كمتغير وسيط في العلاقة التفاعلية بين التمكين وإبداع العاملين، فقد توصلت إلى توسط جودة حياة العمل في العلاقة بين التمكين والإبداع الإداري في بعدين من أبعاد التمكين والمتمثلة في تفويض السلطات والاتصال الفعال، وكذلك فقد كان لتفويض السلطات والاتصال الفعال تأثير معنوي ذو دلالة احصائية على الإبداع الإداري بأبعاده (الطلاقة، الأصالة، المرونة، الحساسية للمشكلات) (ماضي وسعيدة، 2021). وفي دراسة السبيعي (2017) والتي هدفت إلى قياس أثر تطبيق التمكين الإداري على التفكير الابتكاري للعاملين إلى وجود تأثير معنوي لمستوى التمكين الإداري على مستوى التفكير الابتكاري لدى العاملين بالبنوك السعودية، مع اختلاف الأهمية النسبية لتأثير أبعاد ا لتمكين الإداري على مستوى التفكير الابتكاري للعاملين؛ حيث حصل بعد تفويض الصلاحيات على المرتبة الأولى في التأثير بينما جاء بعد التحفيز في المرتبة الأخيرة، واختلفت في الوقت نفسه درجة تأّثر أبعاد التفكير الابتكاري بمستوى التمكين الإداري؛ فقد تأثر بعد المرونة في التفكير بدرجة أكبر من باقي أبعاد التفكير الابتكاري (السبيعي، 2017). أما دراسة الكعبي (2017) والتي بحثت في دور التمكين الإداري في تعزيز الابتكار التنظيمي، فقد توصلت إلي مجموعة من الاستنتاجات ومن أهم تلك الاستنتاجات أن الابتكار أصبح

ضرورة جوهرية من أجل البقاء ، وأن بقاء المنظمة لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال مجموعة من الإجراءات ومن أهمها التمكين الإداري بأبعاده الأربعة (المعلومات، والقوة، والمكافآت، والمعرفة)، وأن ذلك يتطلب تنمية الوعي لدى العاملون في مختلف المستويات الإدارية بأبعاد التمكين وتهيئة مناخ تنظيمي مناسب يتصف بالوضوح في تبادل المعلومات والمعرفة من أجل تعزيز الابتكار التنظيمي (الكعبي، 2017). وفي دراسة المعراج (2015) والتي سعت إلى التعرف على العلاقة بين التمكين الإداري والإبداع التنظيمي؛ فقد توصلت إلى ضرورة العمل على خلق بيئة ثقافية وتنظيمية تشجع الإبداع والتجديد وتقبل التغيير وتسعى إليه من خلال العمل على تبني المبدعين وتنمية إبداعاتهم وتشجعيهم وتحفيزهم ماديا ومعنويا وتمكينهم وتوفير المعلومات التي يحتاجونها لاتخاذ القرارات المتعلقة بالعمل بطرق إبداعية (المعراج، 2015). وفي دراسة هشام أبو عمرة وآخرون (2017)، والتي هدفت إلى التعرف على علاقة التمكين الوظيفي بالسلوك الإبداعي لدي العاملين؛ فقد توصلت إلى ضرورة تطوير وتعزيز العلاقة بين الإدارة والعاملين، ومنح العاملين الثقة والاستقلالية في العمل ونشر ثقافة التمكين الوظيفي لتعزيز مهارات التفكير الإبداعي (أبو عمرة وآخرون، 2017). وبينت دراسة الهاجري (2011) أثر التمكين والإبداع في تحسين أداء العاملين، حيث توصلت إلى وجود أثر ذي دلالة احصائية لكلا من التمكين والإبداع علي تحسين أداء العاملين، والذي يتطلب ضرورة إنشاء إدارة حاضنة للإبداع أو ما يسمي بنك الأفكار تكون مسئولة عن تمكين العاملين ودعمهم وتشجيعهم والعمل على تنمية مهاراتهم الابتكارية (الهاجري، 2011). وفي دراسة الصفار (2011) والتي سعت إلى دراسة وتحليل مفهوم الابتكار، وأنواعه، ومكوناته ودوافع الاهتمام به والمعوقات التي تواجهه في المنظمات العامة، فقد بينت وجود علاقة بين الأبعاد التنظيمية والممارسات الإدارية في جامعة الكويت وبين الابداع التنظيمي، حيث يتأثر الابتكار بطبيعة ونمط القيادات الإدارية ومستوى التطبيقات التكنولوجية (الصفار، 2011). وفي دراسة الفنجرى (2010) والتي هدفت إلى وضع إطار لتنمية القدرات الابتكارية للعاملين

بالمستشفيات الحكومية كوسيلة حديثة لرفع مستوى الأداء للوصول للأداء المتميز، فقد توصلت إلى ضرورة الاهتمام بالتدريب كاستراتيجية رئيسية لتنمية قدرات العاملين الابتكارية (الفنجرى، 2010).

الإطار النظري للدراسة:

وبالنظر إلى الموضوع الذي سيتم معالجته وطبيعة المعلومات المتوفرة عنه، وطريقة تحليلها يفرض استخدام منهجية معين لمثل هذه الدراسة تمكننا من بيان مفهوم الابتكار في المؤسسات المعاصرة، وكذلك الابتكار من الإسلام، عن طريق اعتماد المنهج الوصفي وبناءً عليه نستخلص التوصيات، وقد تم اعتماده في الجانب النظري لإبراز التعاريف والمفاهيم المرتبطة بهذا الجانب، فاقتضت هذه الدراسة أن أتناولها من خلال مبحثين فأتناول في المبحث الأول لمفهوم الابتكار في الإسلام، من خلال ثلاثة مطالب يكون في المطلب الأول معرفة الحاجة للابتكارات الاقتصادية، أم الثاني فيوضح نماذج من شواهد الابتكارات الإسلامية، وأخصص المبحث الثاني مفهوم الابتكار في المؤسسات المعاصرة، من خلال ثلاثة مطالب يكون في المطلب الأول ماهية الابتكار الاقتصادي، أم المطلب الثاني لمعرفة خصائص الابتكار الاقتصادي وعناصره، والمطلب الثالث لبيان طرق اللجوء إلى الابتكار الاقتصادي وذلك على النحو التالي:

المبحث الأول

مفهوم الابتكار في الإسلام

تمهيد وتقسيم:

اتضح لنا من خلال المبحث السابق أن الابتكار عُرف بتعريفات كثيرة، لعل من أفضلها القول بأنه "الطرق أو الأساليب الجديدة المختلفة الخارجة أو البعيدة عن التقليد التي تستخدم في عمل أو تطوير الأشياء والأفكار. وهو عملية عقلية تعبر عن التغييرات

الكمية والجذرية أو الجوهرية في التفكر، وفي الإنتاج أو المنتجات، وفي العمليات أو طرق وأساليب الأداء، وفي التنظيمات والهياكل" (محمد، 2016: 6). وسيقتصر حديثنا في هذا المبحث عن الابتكار في الفكر الإسلامي، ويُقصد به: الابتكار في المؤسسات الإدارية، من حيث قدرة المؤسسات المالية والاقتصادية في تحقيق رغبات زبائنها والمستثمرين فيها بشكل سريع وفعال مع الأخذ بالاعتبار التغيرات التي تطرأ على السوق ومواكبتها بشكل دائم، وذلك وفق النظم والأطر الإسلامية الشرعية التي تميز وسائل الابتكار وغاياته وأدواته وطرق تطبيقه، بخلاف الأنظمة الوضعية الأخرى (محمود، 2017).

والابتكار المقصود ليس مجرد الاختلاف عن السائد، بل لابد أن يكون هذا الاختلاف متميزا إلى درجة تحقيقه لمستوى أفضل من الكفاءة والمثالية، ولذا فلا بد أن تكون الأدوات والمنتجات الاقتصادية المبتكرة تحقق ما لا تستطيع الأدوات والمنتجات السائدة أن تحققه (سويلم، 2004: 5). ويمكن أن نحدد مجالات الابتكار في الإسلام فيما يلي:

1) **المنتج**: هو الابتكار الذي يأتي بالمنتجات الجديدة التي تقدم من أجل الإيفاء بالحاجات الحالية للعملاء بكفاءة أعلى وخصائص أفضل.
2) **العملية**: هو الابتكار الذي يأتي بطريقة جديدة أو تكنولوجيا جديدة تغير طريقة العمل أو الإنتاج بما يحقق إنتاجية أعلى، أو استخدام مواد أقل، أو تحسن خصائص المنتجات المادية أو الوظيفية أو الجمالية
3) **الخدمة**: كما يكون الابتكار في المنتجات الجديدة يكون كذلك في الخدمات الجديدة. فتقديم خدمة جديدة عادة ما تمثل ابتكاراً جديداً.
4) **نموذج الأعمال**: لكل اقتصاد نماذجه المتميزة، فنموذج الأعمال هو التصميم الإستراتيجي لكيفية سعي الشركة أو المؤسسة لتحقيق الربح من إستراتيجيتها وعملياتها ونشاطاتها (محمد، 2016: 10-12).

وللتعرف على مفهوم الابتكار في الإسلام، سيتم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب، وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول

الحاجة للابتكارات الاقتصادية

هذا المبحث يعالج فكرة ارتباط الابتكار بالاقتصاد الإسلامي، فهل بالفعل وجدت ابتكارات اقتصادية إسلامية في مختلف مراحل تطور الدولة الإسلامية وأنظمتها؟ وإذا كان هناك ما يشهد بهذا حقا فما الدافع الذي كان وراء فكرة الابتكار والتطوير الاقتصادي المستمر خلال العصور الإسلامية السابقة؟

أولاً: أهمية الابتكارات الاقتصادية بشكل عام وفي الاقتصاد الإسلامي بشكل خاص:

إن من البديهي القول بأن المعاملات المالية والاقتصادية للناس تتغير بتغير الأزمان وتطور ظروف الحياة وتبعا للتغيرات الديموغرافية (الحوراني، 2020) للسكان في الأقاليم، وتطور الحياة على كافة الأصعدة العلمية والصناعية وغيرها، وتبعا لتطور وتغير طرق المواصلات ووسائل الاتصالات، فمن الطبيعي أن كل هذه العوامل تلعب دورا هاما في تحدد الحاجات الاقتصادية للناس، خاصة في أنماط حياتهم اليومية من مسكن وملبس وغذاء وصحة وغير ذلك، ولا شك أنه عندما اتسعت رقعة الدولة الإسلامية بسبب الفتوحات، وبدأت الثقافات المختلفة بالاندماج مع المجتمع المسلم، برزت الحاجة إلى إجراءات تنظيمية منسجمة مع حجم التطورات المتحققة ومع تعاليم الدين الإسلامي الحنيف. وقد صاحب ذلك تطور واتساع في الأفكار الاقتصادية لدى علماء المسلمين، انعكست في كثير مما وصل إلينا من التراث العلمي الذي دون وشهد بهذا التطور (الحوراني، 2000).

ثانياً: أهم أسباب الحاجة للابتكارات الاقتصادية الإسلامية:

إن الفقه الإسلامي غني بالصور الفقهية التي تمثل سياسات بديلة لكيفية ممارسة المعاملة، وفى ظل ظروف وافتراضات متعددة، بعضها جاء بعد استقراء الواقع، والآخر جاء استشرافا للمستقبل، وهذا ما يفيد المفكر الاقتصادي في متابعته لدراسة المستجدات، ويستطيع من خلاله أن يقوم بعملية الابتكار للمنتجات أو النظم، أو الحلول الاقتصادية (عمر، 2020). والمشكلة الاقتصادية الأساسية التي يعمل الفكر الاقتصادي على حلها هي كيفية التوفيق بين الموارد المحدودة والحاجات المتعددة، والرأسمالية خلصت إلى أن الآلية التي تحقق ذلك هي أسعار السوق، فالأفراد أحرار في تحديد ما ينتجون كما ونوعا لتحقيق أقصى ربح ممكن في ضوء ما تسمح به أسعار السوق، وأحرار فيما يستهلكون كماً ونوعاً في حدود ما تسمح به قدراتهم على حسب أسعار السوق. والشيوعية بدلت آلية السوق بتدخل الدولة لتحديد ماذا ينتج؟ وبأي كمية وبأي سعر ولمن ينتج؟ كلا النظامين أدى إلى مشكلات كثيرة، الأمر الذى يتطلب إدخال آلية أخرى لضمان الاستفادة المثلى من الموارد المتاحة في المجتمع وبأن تؤدى هذه الآلية إلى ترشيد السلوك الاقتصادي للناس بالمحافظة على الموارد وتوجيهها للإشباع المفيد للمجتمع في عدالة وتوازن، وهذه الآلية لا يمكن أن تستمد من سلوك الناس الواقعي كما يعبر عنه جهاز الأسعار في السوق من حيث العرض والطلب، بل لابد من آلية تبدأ من ترشيد رغبات الناس غير المحدودة وقصرها على ما يفيد الإنسان والكون وفى حدود الاعتدال والقوامة، ثم آلية لا تسمح باستخدام الموارد في المظاهر والترف أو تبديدها، وآلية أخرى لحسن توزيع الموارد على أبناء المجتمع وهنا لابد من قيم ومثل أخلاقية تضبط سلوك الناس تجاه الموارد وكما يقول بعض المؤرخين بعد دراستهم الواسعة والمتعمقة لمختلف الحضارات أنه «لا يوجد مثال يعتد به في التاريخ السابق لعصرنا لمجتمع نجح في المحافظة على الحياة الأخلاقية بدون مساعدة الدين ». وهكذا يظهر أنه لابد للاقتصاد المبتكر الذي نطمح له أن ينضبط بضوابط تحجزه عن التيه والانحراف، الأمر الذي يؤكد ضرورة الابتكار الاقتصادي ضمن الفكر الإسلامي (عمر، 2020: 275).

إن الإبداع والابتكار قد أصبحا حلا جوهرياً من أجل البقاء في عالم متسارع متغير، ولأن بقاء المنظمة أو المؤسسة الاقتصادية هدف رئيسي، فالمنظمة التي لا تمتلك القدرة على الإبداع والابتكار في مجال عملها ستواجه – بالتأكيد – تحديات كبيرة وصعبة، وذلك لأن منافسيها يقومون بالابتكار والتحسين المستمر لمنتجاتهم وخدماتهم وعملياتهم (محمد، 2016: 12). فالدور الفعال الذي يلعبه الابتكار باعتباره واحداً من محركات النمو الاقتصادي وتحسن الإنتاجية، وترسيخ خطوات التحول نحو اقتصاد المعرفة، إضافة إلى دوره في مواجهة التحديات التي تواجه الحكومات والشركات، هو الذي يجعله حلا ضروريا وليس خيارا في منظومة الاقتصاد الإسلامي (محمد، 2016: 3). الابتكار سمة لهذا الدين الذي يحب التميز ولا يحب التقليد والمتابعة للأنظمة الأخرى على غير هدى، وينعكس في المجال الاقتصادي على عدم إتباع سياسة القطيع في السوق باتباع سلوك الشركات القائدة. فعن عبد الله بن مسعود، أنه كان يقول: اغد عالماً أو متعالاً ولا تغدون إمعةً فيما بين ذلك. والإمعة هو الأحمق الذي لا يثبت على رأي. ويعزا جزءٌ كبير من الأزمات المالية إلى تقليد الآخرين عن غير علمٍ ولا هدى. لذلك لابد لكل مستثمر في السوق من تفقه وتعلم أسوة بقول عمر – رضي الله عنه –: لا يبيع في سوقنا إلا من يفقه وإلا أكل الربا شاء أم أبى، ويلاحظ أن الأمر موجه إلى البائع لأنه أساس السوق فإن انتظم عمله انضبط السوق بمن فيه.

وهكذا فعلى الخبراء البحث دوما عن سبل جديدة مبتكرة تميز الاقتصاد الإسلامي عن غره من النظم الوضعية، ولا تلجئ المسلمين لتعاملات محرمة، أو مثار حولها الشبهات. فيلاحظ مثلا أن الهندسة المالية الإسلامية المنبثقة عن الربويين الملتحقين بركبها تسعى إلى ابتكار أدوات مالية تعتمد على التوسع المصرفي المحظور من أغلب فقهاء العصر. إضافة إلى التوسع في تطبيق صيغة المرابحة للآمر بالشراء وهي بالأصل رخصة وتركوا العمل بالعزيمة وهي بالمشاركة والمضاربة والسلم والاستصناع وغيرها من الصيغ الفاعلة في الاقتصاد.

والسبب في ذلك سهولة الهندسة المالية التقليدية من جهة، وحاجة الهندسة المالية الإسلامية إلى عمق في علوم الشريعة من جهة ثانية، وهذا مما لا يحبذونه، خاصة في المدى القصير نظراً لبحثهم عن أساليب مربحة بسرعة. إن هذه الصيغ المتبعة تؤدي إلى التوسع في الدين ومصيرها ومآلها هو مصر الصيغ التقليدية من حيث الأثر السيئ والمآل المخزي. فإذا كان العالم يرتقب الخلاص بالاقتصاد الإسلامي ومؤسساته ومنها المصارف الإسلامية فعلى المصرفيين والاقتصاديين المسلمين أن يوجدوا حلولا مبتكرة منبثقة عن الفكر الاقتصادي الإسلامي الصحيح (قنطقجي، وسامر، 2005: 100).

المطلب الثاني

نماذج من شواهد الابتكارات الإسلامية

أولاً: بعض نماذج الابتكارات الاقتصادية الإسلامية الأولى:

1) **زكاة المال، والحكمة من بعض مصارفها:** وهي آلية مبتكرة لمحاربة الاكتناز (عماري، 2010: 80) وضمان سريان الدورة الاقتصادية في مسارها الطبيعي دون احتكار للسيولة المالية، فقد أوجب الإسلام على المال زكاة سنوية مقدارها 5. 2 % من المال النامي تدفع من ملاكه إلى الفقراء كمساهمة اجتماعية. فالزكاة لا تدفع صاحب المال إلى استثماره فحسب، بل تدعوه إلى استثمارات ذات ربحية عالية ومعقولة، لأنه سيخرج نسبة 2. 5 %، فلا بدّ من معدل ربح يزيد عن هذه النسبة حتى يضمن عدم تآكل المال ونقصانه، وحتى تتم التنمية الاقتصادية الشاملة في المجتمع يجب توفير التمويل الداخلي، ويقصد به تمويل وسائل إشباع الحاجات الأساسية المادية لفئة المحتاجين، وتوفير هذه الاحتياجات عادةً ما يكون مكلفاً للدولة، فتأتي الزكاة وتسد هذه الاحتياجات، مما يجعل الدولة تتفرغ لتمويل المشاريع الاقتصادية الكبرى. وبذلك نرى أن الزكاة تؤدي إلى زيادة الاستثمار الفردي، والكلي للدولة، وأن هذا الاستثمار

يؤدي بدوره إلى زيادة المال، ومن ثمّ زيادة الزكاة التي ستخرج من هذا المال، فيؤثر كل منها على الآخر بصورة إيجابية، تنعكس على المجتمع (عماري، 2010: 82). فمن مصارف الزكاة الهامة جداً هي إغناء الفقراء والمساكين خاصة إذا كانوا قادرين على العمل، وفي هذا محاربة للبطالة وتشجيع للاستثمار. فبهذا التوجيه للزكاة يدخل مستثمرون جدد إلى السوق مسددون للزكاة ومساهمون في العام التالي في حل مشكلة البطالة. وهذا الاتجاه – في إغناء الفقراء من مال الزكاة حتى يخرجوا من دائرة الفقر والحاجة– فهمه الصحابة غاية من غايات الزكاة السامية، وممن طبقه بجلاء عمر رضي الله، حيث كان يوجه عماله وولاته قائلاً: (إذا أعطيتم فأغنوا) (ابن حزم، ب.ت، 155). ومن مصارفها أيضاً سهم الغارمين أي المدينين، وهم مدينون غرقوا في ديون عجزوا عن سدادها (قنطقجي، وسامر، 2005: 131)، وهؤلاء أيضا بدفع الزكاة لهم، ينتقلون من كونهم عالة على المجتمع، ليد عليا تبذل وتنفق.

فالاقتصاد الإسلامي أوجد بسهم الغارمين حلاً مستداماً لتمويل خطر الائتمان العام، منعاً لأي أزمة ائتمانية تؤدي لسقوطه، أما الاقتصاد التقليدي فارتأى الحلّ كاستثناء عند وقوع الأزمات. لذلك ينتهج الاقتصاد الإسلامي حلولاً دائمة طويل الأمد، بينما ينتهج الاقتصاد التقليدي حلولاً علاجية استثنائية وكأنه يتعلم بالممارسة (قنطقجي، 2005). إن الاقتصاد الإسلامي يسعى بحلوله البدء من الأسفل إلى الأعلى، أي من الضعيف للأقوى، مثل مساعدة المدين الأصلي مباشرة وهو الطرف الضعيف لسداد دينه تجاه دائنة، أما الاقتصاد التقليدي فقد قدم مساعداته للقوي الذي ارتكب الخطأ أي انتهج حلاً يتجه من الأعلى إلى الأسفل، فأفاد القوي مرتين؛ الأولى عندما تركه يعبث إفساداً بالربا والثانية بضخ الأموال له كي لا يقع مفلساً، بل وألحقه بقانون خاص للإفلاس لحمايته. والميل للضعيف هي فلسفة يقوم عليها الاقتصاد الإسلامي في أغلب الحالات. لذلك فإن ضخ الأموال في السوق يجب أن يوجه للمدينين

الأخيرين للوفاء بديونهم أسوة بفعل الخليفة العادل، لأن عمر بن عبد العزيز فكان لا يبيع خادم الرجل ولا مسكنه في الدين (قنطقجي، 2005: 95).

2) **نظام بيت مال المسلمين (الماوردي، ب.ت):** وهو نموذج على ابتكار المؤسسات الاقتصادية والمالية الفعالة، وقد جمع بين اختصاصات وزارة المالية والبنك المركزي في عصرنا الحاضر، وباستقراء الأحكام المنظمة لعمل بيت المال يتضح أن مؤسسة بيت المال تتكون من ستة عناصر في مجموعها تكون المؤسسة، تتنوع بن مادية وبشرية وقانونية، هذه العناصر الستة في مجموعها تكون المؤسسة وهي: الخزانة العامة وفروعها– الجهاز الإداري – الإيرادات – النفقات – الموارد الاقتصادية العامة – حزمة التشريعات (إسماعيل، 2011).

3) **الخراج نموذج الابتكار في تطوير مصادر الدخل المالية للدولة:** الخراج اصطلاحا هو: شيء يخرجه القوم في السنة من مالهم بقدرٍ معلوم، وهو أيضاً ما يوضع من ضرائب على الأرض أو على محصولاتها مقابل استغلال الزُّرَّاع لها، أما في الفقه الإسلامي فقد ربط مفهوم الخراج مع الأراضي التي فتحت عنوة، والذي أصبح أهم إيرادات بيت المال فيما بعد (عمر، 2016).

4) **بعض صور الابتكار في القطاع الاقتصادي المعاصر:** تعتبر السياسات الفعالة لتطوير وتحديث أدوات المالية الإسلامية أهم ركيزة لبقاء المنظومة المالية الإسلامية و زيادة فعاليتها و نجاحها في السوق المالية، وقد شهدت هذه المنظومة ابتكارات جديدة زادت من القوة التنافسية و حققت أرباحا كبيرة وقبولا في السوق المالية العالمية، «فعلى مستوى الابتكارات للأساليب المالية والاقتصادية التي ليس لها نظير في الاقتصاد التقليدي، والذى استطاع الفكر الاقتصادي الإسلامي إنجازها اعتمادا على ما ورد في الفقه الإسلامي من عقود المعاملات، ومن أمثلتها ما يلى:

1. كيفية التطبيق المعاصر لعقود السلم والاستصناع والمرابحة في النظام المصرفي الإسلامي المعاصر.

2. الاستناد إلى عقد المضاربة في تنظيم العلاقة بين البنك والمودعين وفي تنظيم وثائق صناديق الاستثمار.
3. ابتكار أدوات مالية إسلامية مثل سندات المقارضة وصكوك الإجارة.
4. وثائق التأمين مع المشاركة في الأرباح.
5. إصدار هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية للعديد من معايير المحاسبة الإسلامية.
6. سندات أو صكوك الوقف (عمر، 2016).
7. صندوق التقاعد الإسلامي الذي أطلقه بنك HSBC في ماليزيا، ثم ظهور السوق المالية الإسلامية (محمود، 2017).

ثانياً: التحديات التي تواجه الابتكارات الاقتصادية الإسلامية:

إن من أهم التحديات التي تواجه الابتكار الإسلامي، هو محاكاته الفكر الاقتصادي التقليدي في بناء التحليل الاقتصادي على مفاهيم مستمدة من النظرة الدنيوية الغربية للحياة والأنانية المفرطة وإبعاد الأخلاق والدين عن الاقتصاد، ومن أهم هذه المفاهيم مفهوم الإنسان الاقتصادي الذي يسعى لتحقيق مصلحته دون نظر إلى أثر ذلك على الآخرين، ومفهوم التناسق المزعوم الذي يحققه السوق بين المصالح الخاصة والعامة من خلال اليد الخفية، ومفهوم السعادة الإنسانية المبنية على اللذة الحسية، والوضعية التي تعنى ضرورة استقلال الاقتصاد عن الأحكام القيمة المستمدة من الدين والأخلاق إلى جانب قصر الهدف النظري للفكر الاقتصادي على وصف وتفسير الواقع من أجل إمكانية التنبؤ بما يحدث في المستقبل. ولقد «ثبت بالتحليل المنطقي والواقع الفعلي خطأ هذه النظرة الغربية للحياة وبالتالي التشكك في المفاهيم الأساسية والتي يقوم عليها الاقتصاد الغربي التقليدي، فكيف للفكر الاقتصادي الإسلامي أن تكون له شخصيته المتميزة وهو يقوم على نفس منطق النظام الذي يسعى للحلول محله (عمر، ....). وإن إيجاد أكبر عدد

ممكن من أدوات المالية الإسلامية لتلبية الاحتياجات المختلفة للمستثمرين والمقترضين على حد سواء يشكل تحديا كبيرا للمنظومة المالية الإسلامية الجديدة. وعلى الرغم من المستوى الذي وصلت إليه الابتكارات في أدوات المالية الإسلامية إلا أن هذه الابتكارات تواجه مجموعة من الصعوبات والعوائق منها ما يتعلق بالمواءمة مع الشريعة الاسلامية نتيجة اختلاف التأويلات حسب المدارس الفقهية ومنها ما يتعلق بصعوبة التطبيق على أرض الوقع.

والبنوك الإسلامية تواجه تنافسا كبيرا مع البنوك التقليدية، وبالتالي فإن العمل في دعم الابتكارات التكنولوجية وتطويرها لتحقيق المزيد من سهولة الخدمات البنكية للمتعاملين يعتبر خيارا ضروريا، والعمل من أجل تصميم هذه الابتكارات لتوائم شروط ومتطلبات المالية الإسلامية يعتبر تحديا حقيقا»، «فمن أجل المنافسة والاستمرارية تحتاج البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية إلى تقديم مزيد من الدعم والاهتمام بالابتكارات سواء تلك المتعلقة بأدوات المالية الإسلامية أو تلك المتعلقة بالتسويق أو بالابتكارات التكنولوجية (الأسرج، مجلة الاقتصاد الإسلامي، 2020). ومن أكثر التحديات التي يواجها النظام الرقمي في دول الخليج، هو نقص عدد المبتكرين الخليجيين في هذا المجال، فمن بين أكثر من 450 مليون متحدث باللغة العربية، أي 7% من مجموع سكان العالم، لا يشكل المحتوى العربي على شبكة الإنترنت سوى 2 % من المحتوى العالمي على الشبكة (محمد، 2016: 23). وإن رأس المال البشري هو حجر الزاوية للاقتصاد القائم على المعرفة، ويمكن القول إنه إذا لم يكن للشباب العربي بشكل عام والخليجى بشكل خاص حضور في التكنولوجيا، فإن أفكارهم وهمومهم والتصاميم التي يرغبون فيها في نمط حياتهم لن تشتمل عليها السيارات، والبنية التحتية، والطب، والاتصالات وغيرها في المستقبل القريب

المبحث الثاني

مفهوم الابتكار في المؤسسات المعاصرة

تمهيد وتقسيم:

الابتكار الاقتصادي هو المقدرة على تطوير فكرة أو عمل أو تصميم أو أسلوب أو أي شيء آخر وبطريقة أفضل وأيسر وأكثر استخداما وجدوى، وهناك لبس كبير بين الابتكار والاختراع عند عموم الناس (هندي، 2003م، ص631)؛ فالابتكار هو ما أشرنا له سابقاً أما الاختراع فهو إيجاد الفكرة أو التصميم أو الأسلوب من العدم، بحيث أنه لم يكن له مثيل من قبل وليس شرطاً أن يكون الاختراع قابلاً للتنفيذ، فإذا ما عدل عليها وأضيف لها تحسينات تسمى هذه الإضافات بالابتكار (الحناوي، العبد، ص369). ويرى الباحث أن الابتكار الاقتصادي يمكن الاستفادة منه في زيادة إيرادات المؤسسة، حيث تقوم المؤسسة بابتكار فكرة، يتم تحويل هذه الفكر إلى نظام عمل أو سلعة أو اختراع، ومن ثم فإن احتكار هذه الفكرة وما ينتج عنها من إنجازات مادية يعود بلا شك بالنفع على المؤسسة متمثلاً في زيادة الإيرادات. وللتعرف على مفهوم الابتكار الاقتصادي، سيتم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب، وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول

ماهية الابتكار الاقتصادي

يعرف الابتكار بوجهٍ عام في قاموس Good[1] على أنه: "تفكير المبتكر الذي يكشف حالات جديدة أو الوصول إلى حلول للمشكلات القديمة، وتؤدي إلى أفكار أصيلة متزامنة مع الفكر" (النتيفات، 2006م، ص20). ويرى الباحث أن هذا التعريف يُحمد له أنه اعتبر الابتكار فكر جديد يتم الاعتماد عليه في حل المشكلات، ولكنه لم يوضح كيفية الاستفادة من هذه الفكرة لتحويلها إلى خدمات أو سلع ملموسة يمكن أن تستفيد منها المؤسسة المبتكرة على المستوى المالي. والابتكار الاقتصادي هو الإتيان بالجديد في المجال لمالي. ولأن الإدارة المالية نشاط واعٍ هادف (R. A. Gorman,

[1] good هو قاموس أمريكي مشهور مختص في التعريفات العلمية ويتميز باختصاره لها، ويحتوي على أكثر من 125 ألف كلمة وعبارة.

2004, p.140)، فإن هذا الجديد يوجه نحو تحقيق: الاستجابة الأفضل لخدمات ومنتجات المنظمة وحاجات عملائها الداخليين والخارجيين، وزيادة الأداء بشكل جذري أو تدريجي كما في مفاهيم إعادة الهندسة والتحسين المستمر (حنفي، 1995م، ص357)، وتحسين طرق العمل (كما في دراسة العمل والحركة)، وتحسين علاقات العمل في المنظمة داخلياً (كما في مفاهيم العمل الجماعي والفرق المدارة ذاتياً)، وتعزيز علاقات المنظمة مع بيئتها الخارجية (كما في مفاهيم المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الإدارة)، ومراعاة أفضل لمطالب مصالح أصحاب المصلحة والصالح العام (مجلس التجارة والتنمية، 2013م، ص36).

ويرى الباحث أن هذا التعريف على الرغم من تفصيله وتوضيحه لمفهوم الجديد في عالم الابتكار الاقتصادي، وخاصة فيما يتعلق بتفعيل أداء المؤسسة، ولكنه لم يوضح مدى انعكاس هذا الفكر الجديد على الجانب المالي للمؤسسة صاحبة الابتكار. ومن جهة أخرى، يرى بعض الباحثين أن الابتكار يفهم من خلال التغيير، بمعنى آخر، الابتكار الاقتصادي يعني التغيير، لأن إدارة التغيير تعرف بالإدارة التي تجري تعديلاً واضحاً أو أجزاء مختلفة من واقعها الحالي. إذن الإبداع يعتبر مدخلاً للابتكار المالي والتطبيق العملي له (Joan Pynes, 2004, p.58) ونخلص إلى التمييز بدقة متناهية بين الإبداع والابتكار الاقتصادي؛ الإبداع يتعلق بتأليف الأفكار وتوليدها، والابتكار الاقتصادي يتعلق بتطبيق الأفكار وتحويلها إلى واقع عملي ملموس (الحسنية، 2009م، ص5). ويرى الباحث أن هذا المفهوم لا يقدم جديداً في مجال الابتكار الاقتصادي، لأنه اعتبر الابتكار الاقتصادي هو التغيير في حد ذاته، ونحن بدورنا نرى أن هذا التغيير قد يكون تغييراً إيجابياً أو سلبياً، فإن كان التغيير سلبياً فإن هذا لا يُعدُّ ابتكاراً مالياً بالمعنى المقصود. ويمكن توضيح مفهوم الابتكار الاقتصادي وتمييزه عن الإبداع عن طريق الشكل رقم (1) التالي:

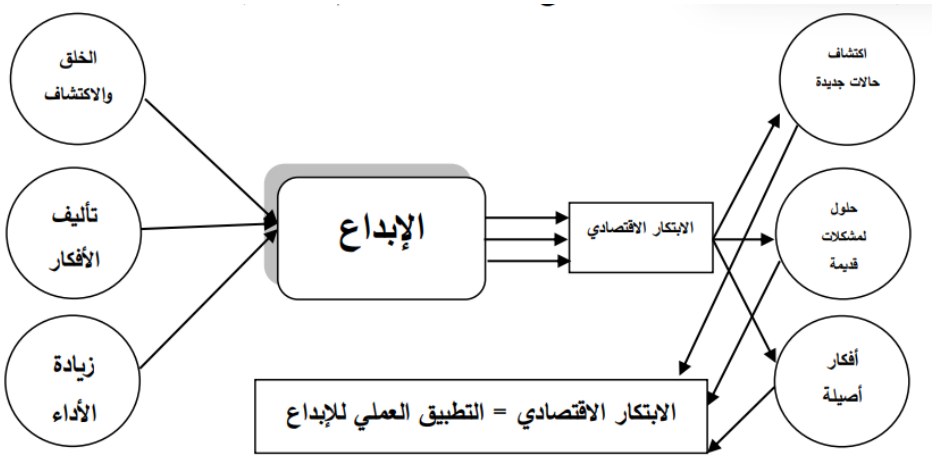

شكل 1: مفهوم الابتكار الاقتصادي وتوضيح علاقته بالإبداع (اجتهاد الباحث)

يسعى الباحث من خلال الشكل رقم (1) إلى توضيح أن الابتكار الاقتصادي يُعد هو التطبيق العملي للإبداع، والإبداع هو محصلة الخلق والاكتشاف، وتأليف الأفكار الجديدة، وزيادة الأداء. وقد أبدى بعض الباحثين فروقات بين الإبداع والابتكار الاقتصادي، فالإبداع يرتكز على درجة الخلق والاكتشاف للمدخلات، واعتبار هذه المدخلات جديدة من منظور مبدعها أو جمهور ناظرها، في حين يعد الابتكار الاقتصادي عملية التمسك بفكرة مبدعة وتحويلها إلى سلعة أو خدمة نافعة أو إلى طريقة عمل مفيدة، أي هو التطبيق العملي للإبداع، بمعنى المؤسسة المبتكرة مالياً هي المؤسسة التي تحول الأفكار المبدعة إلى مخرجات نافعة (بلوط، 2005م، ص358-359). ونظراً لأهمية هذا التعريف، سيعتمد عليه الباحث كتعريف إجرائي للابتكار المالي في هذا البحث، حيث يتضح لنا من خلال هذا التعريف أنه اعتبر الابتكار هو التحول من فكرة معنوية إلى سلعة مادية أو خدمة نافعة، يمكن أن تدر واردات للمؤسسة صاحبة الفكرة.

المطلب الثاني

خصائص الابتكار الاقتصادي وعناصره

يؤدي الابتكار الاقتصادي إلى منتج جديد ليس مجرد وهم، وجديد لا يعني أنه اكتشاف، ولكن تكميل على من بدأ، أو تعدل في شيء، أو تغير في أسلوب الأداء فهو (التراكم) (Al-Jalal Ibrahim & Kurdi, Manal Mohamed, 2000, p.46)، وهو ليس اختراعاً، فعندما يقوم أحد الباحثين بابتكار فكرة، ويتم استغلال هذه الفكرة من قبل المؤسسة التي يعمل بها، وتستطيع المؤسسة تحويل هذه الفكرة إلى منتج جيد أو خدمة متميزة، فإن ذلك يُعدُّ من قبيل الاكتشاف وليس اختراعاً. وعندما سُئل أحد النحاتين: كيف يبدع هذه النماذج المتقنة؟ قال: إنني لا أخلق من عدم، ولكني أكتشف ما هو موجود أصلاً (الباز، 2003م، ص35-36). فالابتكار الاقتصادي ليس خلقاً، وإنما اكتشاف منتج جديد. إذن، الابتكار الاقتصادي عملية عقلية، وأساسها الإحساس بالمشكلة (K. Murphy, 2005, p.67).

وفي هذا السياق فإن الابتكار الاقتصادي هو التوصل إلى المفاهيم الجديدة القابلة للتحويل إلى سياسات وتنظيمات وطرق جديدة، تساهم في تطوير الأداء المالي في المنظمة. بل إن بعض هذه المفاهيم يتعلق بتطوير عملية الابتكار الاقتصادي وتنظيمها، وإجراءات نقل الأفكار الجديدة إلى منتجات جديدة، والتميز والتفرد فيها (Borins, S., 1995, p.218). فالهدف النهائي لهذا الابتكار يتمثل في تحويل الفكرة إلى واقع ملموس سواء في إنتاج سلعة جديدة، أو خدمة مميزة. وهذا ما يمكن أن نجمله بالتأكيد على أن الابتكار الاقتصادي هو في هدفه الأخير ونتاجه الحقيقي الأكثر أهمية يتمثل في ابتكار الإنتاجية أي: الابتكار الاقتصادي = ابتكار الإنتاجية (جودة، 2008م، ص99).

أولاً: خصائص الابتكار الاقتصادي:

نظراً للمكانة التي يبرزها الابتكار الاقتصادي، خاصةً في تحقيق الميزة التنافسية، نجد أنه يتمتع بمجموعة من الخصائص، وفيما يلي نستعرض أهمها على النحو التالي:

1) هو عبارة عن عملية إنتاج، حيث تظهر العملية الابتكارية من خلال القدرات التفكيرية لدى الأفراد، أما الإنتاج الابتكاري فيظهر من خلال الأفكار أو السلوكيات أو الأشياء المادية (M. Howlett and J. Rayner, 2006, p.260)، ويرى الباحث من أمثلة ذلك عندما يقوم أحد الباحثين العاملين في مؤسسة تعمل في مجال صناعة وإنتاج الأدوية، باكتشاف فكرة جديدة، ويقوم باختيار هذه الفكرة ويثبت بالتجربة العلمية مدى نجاحها، فإن الشركة ستقوم بتصنيع دواء جديد، ويتم طرحه في الأسواق، مما يدر المزيد من الدخل لهذه الشركة، وبذلك تكون قد تحوبت الفكرة إلى منتج ملموس هو الدواء.

2) إن العملية الابتكارية لا تحدث فجأة، وإنما تمر بعدة مراحل (الحبيشي، 2008م، ص58)، ويرى الباحث أن العملية الابتكارية تحتاج إلى تجارب عملية ودراسات مستفيضة لكي يتم الاقتناع من جدوى الفكرة، ومدى الاستفادة منها في حالة تحولها إلى منتج ملموس أو خدمة متميزة.

3) إن الابتكار الاقتصادي هو قدرة عقلية من الممكن أن تظهر على مستوى الفرد، والجماعة أو المنظمة، حيث تمثل هذه القدرات المحاور الأساسية للابتكار المالي (حريم، 2013م، ص14)، وهنا يرى الباحث أن هذه الفكرة التي تُعدُّ محور الابتكار وبذرته الأولى قد تكون من إنتاج أو اكتشاف فرد واحد في المؤسسة، وقد تكون من اكتشاف فريق عمل مثل مجموعة من الباحثين أو الإداريين أو المديرين الذين يسعون إلى تطوير المؤسسة التي يعملون بها.

4) إن الابتكار الاقتصادي ظاهرة إنسانية عامة وليست ظاهرة خاصة، فالابتكار الاقتصادي ليس حكراً على العلماء والخبراء، بل هو متاح لكل إنسان عاقل سواء كان مبتكراً أم لا (R. A. Gorman, 2004, p.129)، ويرى الباحث أن الابتكار الاقتصادي ليس حكراً على أشخاص معينين أو على جنسيات محددة أو دول، ولكن الابتكار الاقتصادي متاح لكل بني البشر، وهو من القدرات التي أودعها الإنسان في عقل الإنسان، ويمكن

عن طريقها بناء الحضارات والمساهمة في تطوير الثقافات، والهدف النهائي في إسعاد البشر وجعل الحياة اكثر سهولة واكثر تقدماً.

5) يعتمد الابتكار الاقتصادي على التفكير المتعمق الشمولي الذي يبحث المشكلة من جميع جوانبها، ويوجد عدة حلول مكافئة لها (محمد، 2016م، ص3)، ويرى الباحث أن هذا التفكير الشمولي لابد أن يراعي كافة جوانب المؤسسة المبتكرة، بما فيها من موارد بشرية وموارد مادية، ولابد أن يجيب عن عدد من التساؤلات المطروحة ويثبت نجاحه في مرحلة التجربة، حتى يمكن الاستفادة من هذا الابتكار الاقتصادي على أرض الواقع.

6) يتضمن الابتكار الاقتصادي النظر إلى الأمور من زوايا مختلفة قد لا يراها سوى المبتكرون (M. Howlett and J. Rayner, 2006, p.58)، ويرى الباحث أن النظر إلى الأمور من زوايا مختلفة تعني التفكير خارج الصندوق، أي التفكير بشكل حديث بعيداً عن التفكير التقليدي، ومن ثم سوف يكون الناتج أيضاً مختلفاً.

7) الابتكارات المالية الفعالة تبدأ دائماً صغيرة، ثم يتطور الأمر حالياً وفقاً لنتائج التقويم والتجريب (حسن، 1998م، ص90)، ويرى الباحث أن هذه الخاصية قد تكون هي الخاصية المميزة لكافة أنواع الفكر، فالفكر الذي يؤدي إلى الابتكار الاقتصادي هو فكر إنساني، يكون قابلاً للتراكمية، فقد تكون فكرة بسيطة، ويقدم لها آخرون أفكاراً أخرى تدعمها، حتى تصبح فكرة ذات شأن كبير، ويمكن تطبيقها في الواقع العملي، وتحويلها إلى سلعة مميزة أو خدمة مستحدثة، تزيد من إيرادات المؤسسة.

8) لا يفكر المبتكر مالياً في حل جديد فحسب، بل يدرك وجود مشكلات جديدة وينظر إلى المألوف والشائع من خلال منظور جديد (G. Handl, 2005, p.44)، ويرى الباحث أن النظر إلى المشكلة من منظور جديد هو الإجراء الذي من شأنه اكتشاف حلول جديدة لم يكن متعارف عليها من قبل، ومن ثم فإن الحلول التي سيتم التوصل إليها ستكون حلولاً مبتكرة ويمكن الاستفادة منها مالياً في المؤسسة صاحبة الفكرة.

9) الابتكار الاقتصادي علم نظري تجريبي قابل للتغيير والتبديل باختلاف الزمان والمكان، فبعض ما هو صواب اليوم قد يلغى غداً والعكس صحيح (مليك، برجم، 2010م، ص21-22)، وهنا يرى الباحث أن الابتكار الذي يصلح لمكانٍ ما قد لا يصلح لمكانٍ آخر، وكذلك فإن الابتكار الاقتصادي الصالح لزمانٍ ما قد لا يكون بالضرورة صالحاً لزمان آخر، ومن ثم لابد أن تتسم الأفكار الابتكارية في المجال المالي بالجدية والحداثة.

ثانياً: عناصر الابتكار الاقتصادي:

هناك منهج يعتبر كمدخل مهم في دراسة الابتكار الاقتصادي، ويتمثل في دراسة عنصريه الأساسيين، وهما: القدرة على التفكير الإستراتيجي، والقدرة على بناء ثقافة في المنظمة (سلطان، 2002م، ص46)، ويمكن شرحهما على النحو التالي:

1- التفكير الإستراتيجي:

يرتبط أساساً بقدرة المنظمة على وضع الخطط المستقبلية للتطوير والتغيير والتأقلم، وترتكز في ذلك على برامج التنبؤ التي تعتمد على تقنيات متطورة، وكذا الإحصاء (Paul J. Fortier, Howard Edgar Michel, 2003, p.89). وإن التفكير الإستراتيجي ينبع من الرؤية الواضحة والمشتركة، وكذا وعي الأفراد برسالة المنظمة ودورها وأهدافها الرئيسية، بالإضافة إلى ذلك فهو يهتم بإيجاد قيم وأهداف مشتركة بين العاملين، وهو أمر ليس بالسهل، وقليلاً ما يوجد مثله في الدول النامية ومنظماتها، حيث يُلاحظ أن جهود العاملين مبعثرة نتيجة لانعدام المناخ التنظيمي الصحي، كما توجد فكرة لدى بعض المنظمات العربية، تعتبر أن استمرار المدير في منصبه مرهون بوجود النزاع والتنافس غير النزيه، وكل هذا بسبب نقص الوعي التنظيمي وعدم وجود التوافق والانسجام والتعاون بين أعضائها (عبوي، 2006م، ص53). ويرى البعض أن هذا أحد أسباب عجز المنظمات في الدول النامية عموماً والعربية خصوصاً، ويرى أن مشكلة التخلف الإداري لا تكمن فقط في تقادم التشريعات والهياكل التنظيمية، بل تكمن في تشتت الجهود وغياب

الانتماء للمؤسسة، وكل هذا سببه ضعف التفكير الإستراتيجي الذي يجعل العاملين يعطون اهتماماً بتحقيق أهداف المنظمة وإستراتيجياتها (A. Van Vaerenbergh, 2005, p.70).

ويُعدُّ الانتماء من العوامل المساندة للنقطتين السابقتين؛ الكفاءة والجماعة. والثقة هنا تعتمد على مدى استعداد العاملين في المؤسسة للوقوف خلف أهداف المؤسسة وغاياتها. والانتماء لأهداف المؤسسة وغاياتها لن يتحقق دون رؤية مشتركة لأهمية هذه الأهداف من وجهة نظر العاملين، والمشكلة أن كثيراً من المؤسسات تعاني وتتذمر فيها الإدارات من عدم ولاء المرؤوسين وانتمائهم. والمشكلة التي تقع فيها الإدارات أنها تتجاهل عدم فهم واستيعاب وقناعة العاملين بأهداف أو غايات المؤسسة ببساطه، لأن هذه الأهداف والغايات من وجهة نظر العاملين هي فقط تخدم المديرين أو المساهمين على حساب العاملين، فلا تتحقق الرؤية المشتركة التي تعدّ متطلباً أساسياً لانتماء العاملين ووقوفهم خلف غايات المؤسسة مدافعين عنها (سليمان، وهب، 2011م، ص101). وإن الانتماء المشترك لغايات وأهداف المؤسسة ورسالتها ينسجم ويتماشى مع وجود أفراد بموصفات الريادة ومؤسسات بأشكال منبسطة أفقية في هيكلها التنظيمي ومديرين يشرفون على عدد أكبر من ذي قبل، بسبب توافر الموظف والعامل صاحب المعرفة والخبرة، وبتوفير برامج التمكين التي تؤدي إلى تحقيق نتائج عالية في مستويات الأداء المالي (Anat Arkin, 1992, p.80). ومن هذا المطلق كان الاهتمام بالجوانب السلوكية أمراً لابد منه من أجل خلق وتكوين ثقافة تنظيمية مشتركة لتحقيق الاستقرار والنمو، وبالتالي تحضير قاعدة صلبة للتفكير الإستراتيجي المحترف في المجال المالي (أبو شقدم، ياسين، 2010م، ص80).

2- بناء ثقافة المنظمة:

ثقافة المنظمة هي مجموعة من القيم والمعتقدات والأحاسيس الموجودة داخل المنظمة، والتي تسود بين العاملين مثل طريقة تعامل الأفراد مع بعضهم، وتوقعات كل فرد من الآخر ومن المنظمة (Lynda Gratton, 1999, p.63)، وكيفية تفسيرهم لتصرفات الآخرين، ويتطلب التمكين الإداري في أية منظمة أن تكون القيم الثقافية السائدة ملائمة وتشجع وتحث على العمل بروح الفريق وتبادل الأفكار ومساعدة الآخرين، والقدرة والمثل الأعلى للقيادة الفعالة التي تعتني بالتمكين والعوامل التي تساعد وتحفز على تبني مفهوم التمكين (الطجم، السواط، 2010م، ص11). وتُعدُّ الثقافة التنظيمية الداعمة للتمكين أحد ركائز ومقومات التمكين، حيث أن الثقافة التنظيمية السائدة تؤثر في كافة أنشطة المنظمة، وتحتم على العاملين التكيف مع هذه الثقافة، فكلما كانت الثقافة التنظيمية مرنة ومشجعة على جعل العاملين يتخذون القرارات المتعلقة بأعمالهم (B. Dalle, 2006, p.94)، كلما كان العاملون أقرب إلى التمكين بعكس الثقافة التنظيمية الجامدة التي لا تشجع على الابتكار الاقتصادي والمبادأة وتحمل العاملين للمسؤولية، مما يؤدي إلى الجمود والتطبيق الحرفي للأنظمة والأداء المالي، وبالتالي وأد الإبداع في مهده، وعدم تمكين المنظمة من خلق قيادات إدارية لديها القدرة على الابتكار الاقتصادي (الطراونة، 2012م، ص66).

ثقافة المنظمة تهتم أساساً بإيجاد قيم مشتركة بين العاملين، من خلال التركيز على احتياجاتهم، واعتبارهم شركاء حقيقيين يجب الاهتمام بهم واحترامهم وتدريبهم، وإتاحة المجال لهم لصناعة مستقبل المنظمة، والعمل على ترسيخ معايير أداء متميزة، مبنية على الابتكار الاقتصادي والتنظيمي (J. H. H. Weiler and I. Motoc, 2003, p.187). وإن هذا النوع من الثقافة هو ما يميز الإدارة اليابانية التي استطاعت أن تصبح قوة اقتصادية عالمية، حيث أنها تعتبر المنظمة كأسرة واحدة متكاملة، ويمكن للمسؤول مثلاً أن يكلف العاملين بالعمل الإضافي من دون الحصول على أجر، وهذا بسبب روح

الانتماء، ولهذا تعتبر أقل الدول من ناحية الإضرابات العمالية (G. Handl, 2005, p.129). إن التنظيم في المؤسسة يمكن أن يشمل إتباع نظام الإدارة بالأهداف، أو اساليب التطوير التنظيمية، والعمل على إدارة المشاريع بطريقة مرنة، بالإضافة إلى توفر دائرة لمراقبة النوعية والجودة (القريوتي، 2000م، ص99). وتنقسم الثقافة التنظيمية إلى نوعين، هما (عكاشة، 2008م، ص73):

- **النوع الأول: الثقافة التنظيمية المرنة:** فالقادة الماليين الذين ينتهجون الثقافات المرنة يكتسبون القدرة على طرح تغييرات على نظم تشغيل المنظمة، بما في ذلك التغييرات في إستراتيجية المنظمة وهيكلها، مما يمكن المنظمة من التكيف مع المتغيرات التي تحدث في البيئة الخارجية، ومن ثم تتيح الثقافة المرنة الفرصة للمنظمات التي تنتهجها أن تبقى وتستمر في البيئات المتغيرة اعتماداً على أدائها المالي الذي يتطور باستمرار نتيجة الدور الفاعل لهذه الثقافة في تمكين العاملين (Mohammed S. Obaidat, 2010, p.286)، ويرى الباحث أن الثقافة التنظيمية المرنة، سوف تساهم في خلق الأجواء المناسبة لتولد الأفكار الابتكارية، وبالتالي فإن المنظمة التي تتمتع بالثقافة التنظيمية المرنة، تمنح العاملين فيها وخاصة القادة والمديرين إمكانية التوصل إلى أفكار متميزة، يمكن التعويل عليها لتحويلها إلى أفكار ابتكارية، تدر المزيد من الإيرادات للمنظمة.
- **النوع الثاني: الثقافة التنظيمية الجامدة:** حيث تعاني المنظمات التي تنتهج الأنماط الثقافية الجامدة العديد من المشكلات التي من أهمها عجز قيادة المنظمة عن تمكين العاملين أو تطوير الأداء المالي؛ نظراً لإمكانية تغير البيئة، ووجود منافسين جُدد أو تقنية جديدة تتطلب مثل هذا التغيير (فضالة، 1996م، ص46). كما أنه لا يترتب عليها تطوير الهياكل التنظيمية حسب احتياجات الإدارات والأقسام المختلفة، حيث يعتاد القادة بعد الانتهاء من تشكيل هياكلهم التنظيمية على استخدام الطرق التقليدية في إدارة العمل المالي، ونادراً ما يتعرفون على تأثير الهياكل العامة على القواعد السلوكية والقيم الثقافية،

حيث إن الهيكل التنظيمي للمنظمة قد يعزز القصور الذاتي (B. Dalle, 2006, p.87)، ويرى الباحث أن الثقافة التنظيمية الجامدة تَعدُّ من أهم معوقات الابتكار الاقتصادي، حيث تكون بمثابة الصخرة التي تقف في طريق الأفكار الابتكارية، ومن ثم تقويض قدرات القادة والمديرين، وتقليل فرص الابتكار الاقتصادي إلى أبعد حد ممكن. ويرى البعض أنه يجب إرساء ثقافة تنظيمية تقوم على احترام الإنسان الفرد وتثق بقدرات العاملين وتشعرهم بأهمية دورهم في المشاركة والمبادرة، وثقافة التمكين هذه تدعو إلى إحلال الثقة محل الشك، وإحلال الالتزام محل الرقابة، وإحلال الفريق محل الفرد، وإحلال القائد محل المدير والتعامل مع التدريب كاستثمار وليس تكلفة (شلبي، 2000م، ص138). ويشير البعض الآخر إلى أنه لابد من إدراك حقيقة أن أفضل الثقافات التنظيمية هي تلك الثقافة التي تتوافق مع التغيرات الهيكلية والتنظيمية من أجل تحقيق التمكين في المنظمة، وأن مسؤولية المديرين الماليين هو تكييف الثقافة عندما لا تتوافق مع إستراتيجية المنظمة الجديدة، ويشير "شيرهورن" (Schermehrorn, 2001) أن على المديرين امتلاك ثقافة تجعلهم يقرروا ما العمل الذي يجب أن يعملوه بأنفسهم، وما العمل الذي يجب أن يتركوه للآخرين (إبراهيم وآخرون، 2004م، ص85).

3- توفر مبادئ الابتكار الاقتصادي:

لقد وضع الكثير من مدراء الشركات والمنظمات العالمية مجموعة من الآراء الرائدة في مجال الابتكار الاقتصادي، وحتى تكون مؤسستنا نامية، وأساليبنا مبتكرة وخلاقة، ينبغي مراعاة بعض المبادئ الأساسية فيها (M. Savino, 2005, p.99)، سواء كنا مدراء أو أصحاب قرار، وهذه المبادئ تتمثل فيما يلي:

1) إفساح المجال لأي فكرة أن تولد وتنمو وتكبر، ما دامت في الاتجاه الصحيح، وما دمنا لم نقطع بعد بخطئها أو فشلها، فكثير من المحتملات تبدلت إلى حقائق، وتحولت احتمالات النجاح فيها إلى موقفيه (الشماع، عبد الله، 2006م، ص57).

2) إن الأفراد مصدر قوتنا، والاعتناء بتنميتهم ورعايتهم يجعلنا الأكبر والأفضل والأكثر ابتكاراً وربحاً، ولتكن المكافأة على أساس الجدارة واللياقة (Gordon, Judith R. & Gordon, Steven R., 1999, p.77).
3) احترام الأفراد وتشجيعهم وتنميتهم بإتاحة الفرص لهم للمشاركة في القرار وتحقيق النجاحات للمؤسسة، فإن ذلك كفيل بأن يبذلوا قصارى جهدهم لفعل الأشياء على الوجه الأكمل (Christopher, M., 1992, p.331).
4) التخلي عن الروتين والاعتماد على اللامركزية في التعامل، لأنها تنمي القدرة الابتكارية، وهي تساوي ثبات القدم في سبيل التقدم والنجاح (الحدرب، الشنطي، 2017م، ص63).
5) التجديد المستمر للنفس والفكر والطموحات، وهذا لا يتحقق إلا إذا شعر الفرد بأنه متكامل في عمله، وإن العمل ليس وظيفة فقط، بل يبنى نفسه وشخصيته أيضاً، فإن هذا الشعور الحقيقي يدفعه لتفجير الطاقة الابتكارية الكامنة بداخله، وتوظيفها في خدمة تحقيق المنظمة (عناية، 2006م، ص44).
6) محاولة القيام بكل ممتع لا وظيفة فحسب، ويكون كذلك إذا حولنا النشاط إلى مسؤولية، والمسؤولية إلى طموح (Paul J. Fortier, Howard Edgar (Michel, 2003, p.205).
7) التطلع إلى الأعلى دائماً من شأنه أن يحرك حوافز الأفراد إلى العمل وبذل المزيد للسعي إلى تحقيق الأهداف الأبعد باستمرار، وكلما تحقق هدف ننظر إلى الهدف الأبعد، حتى نضمن مسيرة فاعلة وحية ومستمرة ومتكاملة (صدقي، الرزاز، ب. ت، ص20).
8) ليس الابتكار أن تكون نسخة ثانية أو مكررة في البلد، بل الابتكار أن نكون النسخة الرائدة والفريدة، لذلك ينبغي ملاحظة تجارب الآخرين وتقويمها أيضاً، وأخذ الجيد وترك الرديء لتكون أعمالنا مجموعة من الإيجابيات (Al-Jalal Ibrahim & Kurdi, Manal Mohamed, 2000, p.70).

9) يجب إعطاء التعلم عن طريق العمل أهمية بالغة؛ لأنه الطريق الأفضل لتطوير الكفاءات وتوسيع النشاطات ودمج الأفراد بالمهام والوظائف (خير الله، 2008م، ص137-139). ويمكن توضيح عناصر الابتكار الاقتصادي من خلال الشكل رقم (2) التالي:

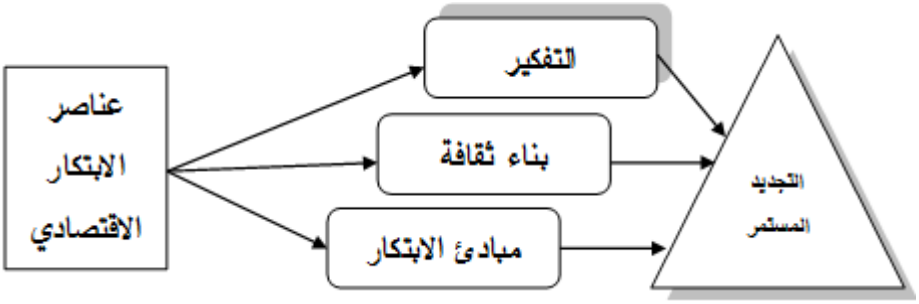

شكل 2: عناصر الابتكار الاقتصادي (اجتهاد الباحث)

ويسعى الباحث من خلال الشكل السابق إلى توضيح عناصر الابتكار الاقتصادي، والتي تتمثل في التفكير الاستراتيجي، وبناء ثقافة المنظمة، ومبادئ الابتكار، وهذا ينتج عنه تجديد مستمر للنفس والفكر والطموحات، وهذا لا يتحقق إلا إذا شعر الفرد بأنه متكامل في عمله.

المطلب الثالث

طرق اللجوء إلى الابتكار الاقتصادي

تعتبر الممارسة الداخلية لنشاطات البحث والتطوير، على مستوى المؤسسة، الوسيلة الوحيدة لإحداث الابتكار الاقتصادي، فبالإضافة إلى هذه المصادر الداخلية، هناك مصادر خارجية عديدة وقابلة للاستغلال بتكاليف ومخاطر متفاوتة، تزودنا بابتكارات مالية وأفكار جديدة ونيرة، كمراكز البحث العامة، والخاصة والجامعات، والنوادي العلمية والثقافية، إضافة إلى المؤسسات الاقتصادية الأخرى (النعيمي، التميمي، 2006م، ص175). وعملاً بمبدأ ترشيد الموارد المتاحة للمؤسسة يتطلب المفاضلة في اختيار أحسن

البدائل قصد إحداث الابتكارات المالية، ويتم ذلك إما بالممارسة الفعلية والكاملة أو الجزئية لنشاطات البحث والتطوير، وإما باقتناء وشراء الأفكار والأبحاث والابتكارات المالية (Christopher, M., 1992, p.110)، ويمكن حصر مختلف طرائق اللجوء لإنتاج الابتكار الاقتصادي فيما يلي:

أولاً: إدماج نشاطات البحث والتطوير:

يعطي إدماج نشاطات البحث والتطوير المؤسسة استقلالية كبيرة لوضع وتسيير سياسة ابتكارية مالية تحقق من خلالها مكاسب معتبرة في حالة النجاح، كما يضمن لها جانباً هاماً من السرية والثقة لنشاطاتها (علوطي، 2008م، ص37)، ويحد من التطلعات المتاحة للمقلد في الحصول على الأفكار الجديدة والابتكارات المالية قيد الإنجاز، فحسب أدبيات اقتصاد وتسيير البحث والتطوير "للمؤسسة الفضل على الأقل في نصف الابتكارات المالية المستعملة من قبلها (النشاطات الداخلية للبحث والتطوير)، وهذا مما يجعل المنافسين يستغرقون فترة ما بين سنتين إلى ثلاثة سنوات لتقليد فكرة الابتكار الاقتصادي (Gordon, Judith R. & Gordon, Steven R., 1999, p.41). وكما يقود الإدماج الفعلي والكامل لنشاطات البحث والتطوير لنتائج جيدة ومعتبرة وموضع حماية عادلة وفعالة عن طريق شكل من أشكال الحماية القانونية للأفكار والابتكارات المالية والاختراعات (براءات الاختراعات والعلامات والنماذج) (الجعويني، 1974م، ص91)، وبالمقابل تعتبر الممارسة الفعلية والكلية لهذه النشاطات على مستوى المؤسسة الوسيلة الأطول من ناحية الزمن والأكثر تكلفة في توفير وتخصيص الموارد، والأعلى مجازفة وخطراً، فعلى سبيل المثال (ابتكار دواء جديد يتطلب جهوداً مضنية في نشاطات البحث والتطوير، وفترة زمنية تمتد إلى غاية 10 سنوات ومبلغ معتبر من المال) (J. H. H. Weiler and I. Motoc, 2003, p.106). هذا بالإضافة إلى عدة اعتبارات

تأخذها المؤسسة بعين الاعتبار عند قيامها بالممارسة الداخلية لنشاطات البحث والتطوير (حميد، 2005م، ص88)، التي تتمثل في:

1) الإلمام بالمعلومات والأفكار والمعارف العلمية المتاحة داخلياً، على مستوى مختلف وظائفها، وخارجياً، والأفكار المتداولة على مستوى المنظمات الأخرى والسوق، أي الرصد والإصغاء للوسط الداخلي والخارجي (Joan Pynes, 2004, p.82, 2004, p.82).
2) وفي تجنيد الطاقات والإمكانيات المتاحة لديها، التي تشكل كلها أسس نجاح مشاريع البحث والتطوير أو البحث التطبيقي، مع الأخذ بعين الاعتبار الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة، والتقيد بالخطط والسياسات والموازنات المحددة من قبلها، مع نوع الاستقلالية والتسيير الديناميكي (الفعال) لمستخدميها لاكتشاف الأفكار الجديدة والنيرة وتطويرها وتكيفها مع متطلبات السوق (ناصر، 1988م، ص11).
3) كما يتوقف نجاح المشاريع الداخلية للبحث والتطوير على توافر الشروط الأساسية الآتية:
   أ. اقتراحات وابتكارات مالية صادرة من مبتكر قادر على استغلال الأفكار الجديدة والنيرة والمعارف العلمية، وجعلها متكيفة مع المؤسسة (K. Murphy, 2005, p.187).
   ب. وسط مشجع ومدعم للتجديد والابتكار الاقتصادي.
   ج. التعاون والتنسيق الداخلي، خاصةً بين وظائف البحث والتطوير والإنتاج والتسويق (ماجد، 2016م، ص5).

ومن خصائص المبتكر المالي الذي يحتل هرم هياكل البحث والتطوير، الإلمام بشؤون التسيير في التخطيط والتنظيم والتنسيق والتوجيه والمراقبة، مع العمل على ضمان وتحقيق أهداف المؤسسة والمتابعة والمراقبة الدقيقة لنشاطات البحث والتطوير، وكذا الإدراك التام بأن الإتيان بالأفكار الجديدة والمعارف يخضع لمعطيات تخص الفرد والمحيط الدائر به،

إلى جانب الإشراف اللين والعناية مع الحزم فيما يخص جو العمل (بن ندير، منصوري، 2006م، ص19).

ثانياً: عقود واتفاقيات التعاون:

يدفع النقص في القدرات والإمكانيات المتاحة لدى المؤسسة، والاحتياج للمعارف العلمية والتكنولوجية والارتفاع في تكاليف نشاطات والتطوير المؤسسة للقيام بعقود مصادق عليها أو إبرام اتفاقيات تعاون بينها وبين مؤسسات أخرى أو مثلية لها في نفس القطاع، أو في قطاعات اقتصادية أخرى، تهدف إلى إنشاء جملة من العلاقات والارتباطات في مجال البحث التطبيقي، وفعاليتها محددة بجدية الأطراف المعينة وديناميكية المديرين الماليين (Borins, S., 1995, p.144).

إن أساس قيام وإنشاء العلاقات والارتباطات في مجال البحث والتطوير، يمثل في استغلال المعلومات والمعارف المكتسبة لكل طرف، وتوحيد الجهود الرامية لإحدث الابتكارات المالية، واختصار في مدة إنجاز مشاريع البحث والتطوير وتحمل مشترك للتكاليف والأخطار (عبد الوهاب، 2011-2012م، ص36)، ومن وجهة نظر أن الطاقات والإمكانيات والمعارف لا تتواجد دائماً وكلياً في مجال ومكان معينين، فهذه الارتباطات والعلاقات تشكل محكاً حقيقياً للاستفادة بين المؤسسات، وتوحيداً للطاقات والإمكانيات والقدرات خاصة في مجال البحث والتطوير، ومثال ذلك: ما حدث من التحالف بين مؤسستي IBM وApple في يوليه عام 1991، الهادف إلى تكوين نظام استغلال قادر على منافسة منتجات مؤسسة Microsoft (Windows, Ms-Dos) (A. Van Vaerenbergh, 2005, p.112).

ويشكل هذا التعاون فضاءً ومجالاً واسعاً لكل المؤسسات مهما كان حجمها، وخاصةً المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تكتسب قدرات وإمكانيات محدودة، فالتعاون فيما يتعلق بينها يعتبر وسيلة للتكفل بنشاطات البحث والتطوير. وفكرة الارتباطين تنطلق

من المنظور النظامي، فالعلاقات بين أجزاء أو مكونات النظام أمر ضروري، والارتباطين فيما بينها تثبت وتدعم وجود النظام (حميد، 2005م، ص28)، ويمكن تحديد أهم أنواع الارتباطات فيما يلي:

1. الارتباطات المباشرة والرسمية.
2. الارتباطات عن طريق التبادلات المادية.
3. الارتباطات بواسطة تبادلات غير مادية (الحدرب، الشنطي، 2017م، ص129).

فمهما كانت الارتباطات بين المؤسسات، فالأهم هو استغلال العلاقات الناشئة بكيفية تسمح بالتكفل الفعلي والفعال لنشاطات البحث والتطوير أو البحث التطبيقي، وذلك باستغلال المعارف والأفكار المكتسبة والمتاحة، وتحمل مشترك للتكاليف والأخطار وتقليص في مدة إنجاز مشاريع البحث التطبيقي، أي العمل على دعم عمليات الإبداع التكنولوجي والإسهام في تحقيق ميزات في الإنتاج والمنتجات تعزز مكانة المؤسسة في السوق (le baris, 1993, p.148،Joel Broustail et frederic frery).

ثالثاً: المقاولة الباطنية:

يعني الحصول على الإبداعات التكنولوجية عبر المقاولة الباطنية، قيام المؤسسة بعملية اللجوء إلى مؤسسات أخرى، طالبة منها تنفيذ جزئي أو كلي لنشاطات البحث والتطوير، أي إبرام اتفاقيات مع منظمات خارجية. ونجد ضمن هذه المنظمات مثلاً: مكاتب الدراسات، ومراكز البحث العامة والخاصة، والجامعات والمؤسسات الصناعية المتخصصة والجمعيات والنوادي العلمية وغيرها (حصون، 1996م، ص32)، ويتم اللجوء لهذا الشكل قصد الحصول على الابتكارات التكنولوجية بسبب نقص الإمكانيات المالية والقدرات البشرية المؤهلة لدى المؤسسة المعنية، وهذا الشكل "يوجد بكثرة في أهم البلدان

الصناعية، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، حيث عدد كثير من المؤسسات يتعامل مع الباحثين الجامعيين" (Michael Armstrong, 2003, p.116). فالمقاولة الباطنية في مجال البحث والتطوير وسيلة مهمة للمؤسسة لإنشاء علاقات مع الخبراء والمختصين ذوي مستوى عالي (طاقات وموارد بشرية مؤهلة) في مجال الابتكار الاقتصادي، فنشاط الجامعات يتمثل في التدريس والبحث العلمي بنوعيه (سلام، الساقي، موسى، النعيمي، 2017م، ص19). البحث العلمي الأساسي ويتناول التوسع في مجال المعرفة العلمية، والبحث العلمي التطبيقي الذي يحول المعارف العلمية إلى حلول فنية. أما مراكز البحث العامة والخاصة تقوم بتحويل المعلومات العلمية إلى تكنولوجيا، وإلى حلول تقنية للمشاكل والصعوبات الفنية المجابهة للمؤسسات الاقتصادية وإنتاج الابتكارات المالية بصفة عامة، فإبرام اتفاقيات للإنجاز الجزئي أو الكلي لنشاطات البحث والتطوير مع المنظمات المتخصصة في إنجاز الابتكارات المالية والمعارف العلمية البحتة، تعتبر من الإجراءات التيسيرية الفعالة، وتمكن المؤسسات من تخفيض التكاليف وترشيد الموارد المتاحة لديها (الحجازي، الزبيدي، 2017م، ص80).

رابعاً: اقتناء الرخصة:

إن اقتناء رخصة الابتكار التكنولوجي، تعتبر الوسيلة المباشرة للحصول على الابتكار الاقتصادي، وهي عبارة عن شراء ابتكار معين من طرف خارجي، كما تعتبر الأكثر فاعلية لكون المؤسسة على علم بما تشتري، والأسرع من ناحية الاستغلال والنقل المباشر للمعارف والمعلومات عن موضوع الابتكار الاقتصادي في حالة التعاقد، والأقل تكلفة بناءاً على العدد الكبير من طالبي الاقتناء (Michael Armstrong, 2003, p.53). فبانتشار خبر حول ابتكار مالي معين، تتقدم المؤسسات الصناعية المعينة لمصدر الابتكار الاقتصادي الأصلي – صاحب الابتكار الاقتصادي – بطلب لشراء أو الحصول على حق الاستعمال والاستغلال بواسطة رخصة يصادق عليها الطرفان بصفة إرادية،

ومباشرة يتم الكشف ونقل المعلومات والمعارف عن المنتوج أو الطريقة الفنية للإنتاج (فوزي، 1996م، ص63)، ويضم العقد بنوداً وشروطاً معينة منها خاصة:

1) موضوع العقد ومدته.
2) مجال الاستغلال.
3) المكافأة المالية (مبلغ معين أو نسبة مئوية).
4) شروط الإشعار بالتحسينات التي قد يقوم بها الحاصل على الرخصة، وكذا كيفية حل النزاعات في حالة وقوعها (الحجازي، 2001م، ص29).
5) شروط اخرى تخص مثلاً العلامات التجارية للطرفين (دراز، 1984م، ص18).

ويمكن توضيح طرق اللجوء إلى الابتكار الاقتصادي من خلال الشكل رقم (3)، وذلك على النحو التالي:

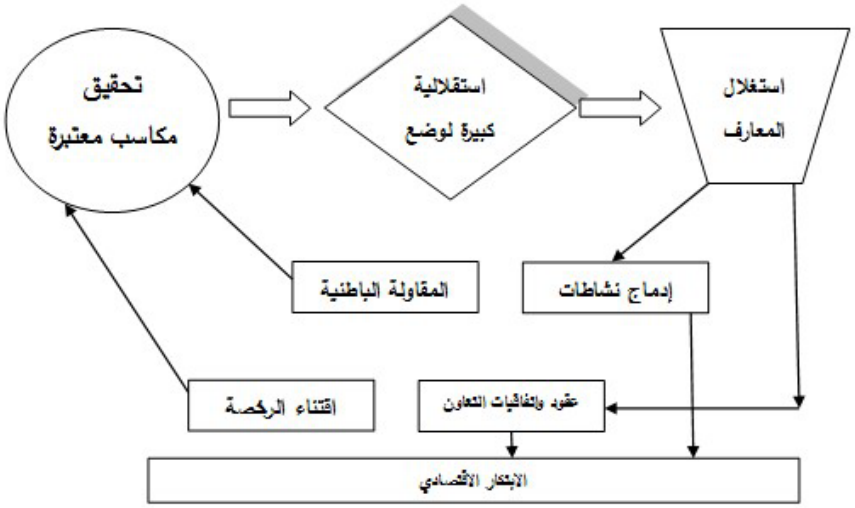

شكل 3: طرق اللجوء إلى الابتكار الاقتصادي (اجتهاد الباحث)

ويسعى الباحث من خلال هذا الشكل إلى توضيح أن طرق اللجوء إلى الابتكار الاقتصادي تتمثل في إدماج نشاطات البحث والتطوير، وعقود واتفاقيات التعاون، والمقاولة

الباطنية، واقتناء الرخصة، وهذا بدوره يؤدي إلى تحقيق مكاسب معتبرة للمؤسسة، ويساهم في استغلال المعارف المكتسبة من قبل الجهات التي يتم التعاون معها.

أولاً النتائج:

1. تناولنا في هذا البحث مفهوم الابتكار في الإسلام ومنهجية إداراته في المؤسسات المعاصرة، وقد اتضح لنا أن الابتكار يُعدُّ من أهم القدرات التي يجب أن تحظى بالاهتمام والعناية والرعاية، وفي الوقت الراهن أصبح الاهتمام بالابتكار بوجه عام والابتكار الاقتصادي بوجه خاص ضرورة تحتمها طبيعة العصر الحديث كونه يدخل ضمن كافة مجالات الحياة، أما الابتكار الاقتصادي فهو المقدرة على تطوير فكرة أو عمل أو تصميم أو أسلوب أو أي شيء آخر وبطريقة أفضل وأيسر وأكثر استخداما وجدوى، وهناك لبس كبير بين الابتكار والاختراع عند عموم الناس، ويؤدي الابتكار الاقتصادي إلى منتج جديد ليس مجرد وهم، وجديد لا يعني أنه اكتشاف، ولكن تكميل على من بدأ، أو تعدل في شيء، أو تغير في أسلوب الأداء فهو (التراكم) وهو ليس اختراعاً، فعندما يقوم أحد الباحثين بابتكار فكرة، ويتم استغلال هذه الفكرة من قبل المؤسسة التي يعمل بها، وتستطيع المؤسسة تحويل هذه الفكرة إلى منتج جيد أو خدمة متميزة، فإن ذلك يُعدُّ من قبيل الاكتشاف وليس اختراعاً. وعندما سُئل أحد النحاتين: كيف يبدع هذه النماذج المتقنة؟ قال: إنني لا أخلق من عدم، ولكني أكتشف ما هو موجود أصلاً.
2. الابتكار في الفكر الإسلامي يُقصد به: الابتكار في المؤسسات الإدارية، من حيث قدرة المؤسسات المالية والاقتصادية في تحقيق رغبات زبائنها والمستثمرين فيها بشكل سريع وفعال مع الأخذ بالاعتبار التغيرات التي تطرأ على السوق ومواكبتها بشكل دائم، وذلك وفق النظم والأطر الإسلامية الشرعية التي تميز وسائل الابتكار وغاياته وأدواته وطرق

تطبيقه، بخلاف الأنظمة الوضعية الأخرى، و الفقه الإسلامي غني بالصور الفقهية التي تمثل سياسات بديلة لكيفية ممارسة المعاملة، وفى ظل ظروف وافتراضات متعددة، بعضها جاء بعد استقراء الواقع، والآخر جاء استشرافا للمستقبل، وهذا ما يفيد المفكر الاقتصادي في متابعته لدراسة المستجدات، ويستطيع من خلاله أن يقوم بعملية الابتكار للمنتجات أو النظم، أو الحلول الاقتصادية، والمشكلة الاقتصادية الأساسية التي يعمل الفكر الاقتصادي على حلها هي كيفية التوفيق بين الموارد المحدودة والحاجات المتعددة، والرأسمالية خلصت إلى أن الآلية التي تحقق ذلك هي أسعار السوق، فالأفراد أحرار في تحديد ما ينتجون كما ونوعا لتحقيق أقصى ربح ممكن في ضوء ما تسمح به أسعار السوق.

3. إن الابتكار سمة الدين الإسلامي الذي يحب التميز ولا يحب التقليد والمتابعة للأنظمة الأخرى على غير هدى، وينعكس في المجال الاقتصادي على عدم إتباع سياسة القطيع في السوق باتباع سلوك الشركات القائدة.

ثانياً التوصيات:

من خلال ما تم عرضه من تحديات تواجه القطاع الاقتصادي في عالم جرب الكثير من النظم والاتجاهات الغربية والشرقية التي حاولت أن تكون ملاذا آمنا للمالية العالمية، والتي لم يخل نظام منها من إخفاق وخلل، انعكس سلبا على اقتصاد المجتمعات والدول، فظهرت الأزمات المالية العالمية، وظهر الكساد، والفقر والتخلف وغيرها كانعكاسات سلبية لتلك الاتجاهات، كان لزاما البحث عن الحلول الناجعة لتلك الإخفاقات، ومن تلك الحلول المطروحة:

1. الاهتمام بتفعيل المرتكزات الأساسية للإسلام في الابتكارات الاقتصادية المأمولة، وهي شعب ثلاث: العقيدة والشريعة والأخلاق، وبالتالي يجب على مبتكري ومطوري الاقتصاد

الإسلامي أن ترتكز ابتكاراتهم على هذه الشعب الثلاث سواء في التحليل الاقتصادي أو وضع النظام الاقتصادي الأمثل. ومن الجدير بالذكر هنا أن بعض الآليات الاقتصادية التي أثبتت نجاحها كفريضة الزكاة عندما تولت إدارتها الدولة، أثبتت قدرتها على حل مشكلات المجتمع الاقتصادية بجدارة وكفاءة ليس لها نظير، فحري أن يعاد النظر في التمهيد لعودة دور الدولة في إدارة الزكاة وعودتها أداة اقتصادية فاعلة. وكذلك سائر النظم والمرتكزات الإسلامية للاقتصاد.

2. ليس المطلوب من دراسة الابتكار الاقتصادي هو مجرد التوقف عند حد دراسة ما هو كائن بوصف وتفسير السلوك الاقتصادي الواقعي، بل يجب أن يكون الهدف من الابتكار في الاقتصاد الإسلامي هو تحقيق الرفاهية الإنسانية المطلوبة شرعا في التوسعة على الناس وجعل الحياة مناخا مناسبا لهم للاستكثار للآخرة، ولا يكون ذلك في ظل حياة الشظف والعوز والحاجة للأساسيات فقط، ويجب ربط تحقيق هذا الهدف بمقاصد الشريعة الإسلامية، وبالنظر للحاجات المادية والروحية وبالتوازن بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة. ولا عجب أن الحضارات لم تزدهر إلا بوجود مقومات أساسية من أهمها القوة الاقتصادية الفاعلة.

3. زيادة الاهتمام بالاستثمار في البحث والتطوير والتعليم، لأن البحث والتطوير يعد أهم عنصر من عناصر الإستراتيجية الوطنية للابتكار، وذلك من خلال زيادة الاستثمارات في كل قطاعات التكنولوجيا المتقدمة الرئيسة. والتعليم قادر على توفير كل الإمكانات والفرص من أجل ابتكار أفكار وحلول اقتصادية مناسبة لظروف الدول ومواردها، بشكل مبني على البحث العلمي المنهجي. وإن الأمل معقود على المبتكرين الذين يبتكرون الحلول، ويهندسون الخطط ويصوغون القرارات، ويرسمون خرائط المستقبل في ضوء الحاجات والضرورات والملحات، بل الصعوبات والإشكالات والتحديات، لوطن يسر بخطى ثابتة وواثقة نحو مستقبل مشرق، مستشرقة تحدياته، ومتأهبة ومُستعدة عقول أبنائه لمواجهة مفاجآته. إن التسلح بالمهارات الابتكارية ليس فطرياً، بل هو مكتسب، ومن

هنا فإن الاستثمار الحقيقي يكمن في استثمار العقول البشرية المبدعة، والتي تستطيع طي قرون من التأخر الزمني من خلال «الابتكار»

4. ضبط عمليتا الإنتاج والاستهلاك، ضبطاً ممنهجاً بآلات مبتكرة، تضمن الوصول بالأسواق لحركة منتعشة نشطة من خال التركيز على توفير السلع الأساسية للبشر والتي لا غنى عنها مثل: الغذاء، والدواء، والمساكن، وخدمات التعليم، والمواصلات، والاتصالات. مما سيؤثر على عجلة الإنتاج إلى دورتها الطبيعية، بحيث تكون قادرة على إيجاد الوظائف واستيعاب العاطلين عن العمل. والابتكار في أساليب الإنتاج للوصول إلى أفضل المنتجات بجودة عالية بأفضل التكاليف الممكنة يجب أن يوازيه توجيه الاستهلاك نحو الانضباط الذي يحمي المجتمعات من الأزمات المالية والبيئية، ويؤذن باستدامة وأمن اقتصادي بعيديْ المدى.

5. ضرورة عقد الشراكات الدولية لمواجهات التحديات الاقتصادية، خاصة بين دول العالم الإسلامي. فكما أن الشراكة الجوهرية التي تجمع القطاعات الخاصة والعامة في حدود الدول ذاتها من شأنها تعزيز مسارات التنمية البشرية والاقتصادية؛ فإن العالم الإسلامي بما يحويه من مقومات النمو الاقتصادي يمكن أن يحقق مفتاحا لمزيد من الاستقرار والتنمية في عالمنا إذا نجح في بناء الشراكات بين دوله من جهة ودول العالم من جهة أخرى، وذلك بالإفادة من اختلاف مواردها وتطوير أنظمة التعاون بينها، مع الاستمرار في تطوير خدمات إسلامية تتناسب مع التنمية في العصر الراهن.

إنشاء "مراصد الاستشراف الاقتصادي" التي تقوم بتتبع المتغيرات والتي تستطيع أن تقدم رؤى مستقبلية (باستعمال وسائل الاستشراف وعلم المستقبليات) والتي تمكن من اتخاذ القرارات السليمة التي توصل إلى المستقبل المرغوب والمستدام، على غرار دور "يوسف" عليه السلام الذي رسم السيناريوهات المحتملة الوقوع، واليوم الدّول العربية –خاصة المصدرة للبترول منها (الاقتصاديات الريعية) – هي أحوج لدراسة استشرافية من النمط الإسلامي «المذكور في قصة يوسف عليه السلام» تحلل تاريخها، وتنير حاضرها وترسم أو تصنع

مستقبلها خصوصا ما يعرف: «بسيناريوهات ما بعد البترول» (السنوات العجاف) (المرزوقي، 2018: 22).

شكر وتقدير Acknowledgments

يتقدم الباحث بالشكر إلى الجامعة العلوم الإسلامية الماليزية لإعطاء بيئة مواتية لإجراء وبناء فكرة هذا المقال.

تضارب المصالح Conflict Of Interests

يعلن ويعترف الباحث بعدم وجود تنافس في المصالح المالية أو الشخصية أو غيرها فيما تتعلق بكتابة هذا المقال.

مساهمات الباحث / الباحثين Authors' Contributions

صمم الباحثون هذه الدراسة كلها سويا.

References

Abū 'Amrah, Hishām Wa Ākharūn. 2017. Thaqāfat Al-Tamkīn Wa 'Alāqatuhā Bitanmiyat Mahārāt Al-Tafkīr Al-Ibdā'ī Ladā Al-'Āmilīn. Majallat Kulliyat Filasṭīn Al-Taqniyyah Li Al-Abḥāth Wa Al-Dirāsāt.

Abū Shaqdam,'Izzat Yāsīn Razān Sa'īrī Al-Shaykh. 2010. Athar Al-Tanmiyyah Al-Idāriyyah 'Alā Al-Adā Al-Waẓīfī Bi Al-Wizārāt Al-Ḥukūmiyyah Al-'Āmilah Fī Muḥāfaẓat Nābuls. Risālat Mājistīr. Kulliyat Al-Iqtiṣād Wa Al-'Ulūm Al-Idāriyyah. Jāmi'at Al-Najāḥ Al-Waṭaniyyah. Nābuls.

'Abwī, Zayd Munīr. 2006. Idārat Al-Ibdā' Wa Al-Ibtikār. Dār Kunūz Al-Ma'rifah.'Omān.

Al-Asraj, Ḥasan 'Abdulmu Ṭallib. 2020. Mustaqbal Al-Maṣārif Al-Islāmiyyah Fī Ẓilli Al-Taqaddum Al-Tiknūlūjī. Ḥasan 'Abdulmu

Ṭallib Al-Asraj. Majallat Al-Iqtiṣād Al-Islāmī Al-‘Ālamiyyah. Https://Giem.Kantakji.Com/Article/Detils/ID/555

Al-Bāz, Hibah Maḥmūd Al-Ṭanṭāwī. 2003. Al-Tatawwurāt Al-’Ālamiyyah Wa Ta’thīruhā’alā Al-’Amal Al-Maṣrafī Wa Istrātījiyyat ’Amal Al-Bunūk Fī Muwājahatiha Ma’ Ishārah Khāṣah Li Miṣr. Risālat Mājistīr Fī Al-Iqtiṣād. Kulliyat Al-Tijārah. Jāmi’at ’Ayn Shams. Al-Qāhirah.

Al-Fanjarī, Wafā. 2010. Tanmiyat Al-Qudrāt Al-Ibtikāriyyah Kamadkhal Li Da’m Al-Adā Al-Idārī Al-Mutamayyiz Fī Idārat Al-Mustashfayāt Al-Khāṣah. Risālat Mājistīr. Jāmi’at ’Ayn Shams.

Al-Hājrī, ’Adārī Sa’ūd. 2011. Athar Al-Tamkīn Wa Al-Ibdā’ Fī Taḥsīn Adā Al-’Āmilīn Bi Al-Hay’ah Al-’Āmah Li Al-Ṣinā’ah Fī Dawlat Al-Kuwayt. Risālat Mājistīr. Jāmi’at Al-Sharq Al-Awsaṭ.

Al-Ḥanāwī, Muḥammad Ṣāliḥ Al-’Abdi Jalāl Ibrāhīm. 2005. Būrṣat Al-Awrāq Al-Māliyyah Bayn Al-Naẓariyyah Wa Al-Taṭbīq. Al-Dār Al-Jāmi’īyyah. Al-Iskandariyyah.

Al-Ḥanbalī, ’Abdulra Ḥmān Bin Aḥmad Bin Rajab. 1405h. Al-Istikhrāj Li Aḥkām Al-Kharāj. Dār Al-Kutub Al-’Ilmiyyah - Bayrūt.

Al-Ḥasan, Khalīfah Bābakr. 2016. Ḍawābiṭ Al-Istihlāk Wa Ḥimāyat Al-Mustahlik Fī Al-Sharī’ah Al-Islāmiyyah. Ṣaḥīfat Al-Iqtiṣād Al-Islāmi: /http://www.aliqtisādalislāmi.net

Al-Ḥasaniyyah, Salīm Ibrāhīm. 2009. Al-Idārah Wa Al-Ibdā’. Al-Munaẓẓamah Al-’Arabiyyah Li Al-Tanmiyyah Al-Idāriyyah. Dimashq.

Al-Ḥubayshī, Samīr ’Abdullāh Qāsim. 2008. Al-Dawarān Al-Dākhilī Li Al-Muwaẓẓafīn Wa Atharuhu ’Alā Adāihim. Dirāsah Maydāniyyah Fī Sharikat Nātkū Al-Maḥdūdah. Risālat Mājistīr. Jāmi’at Al-‘Ulūm Wa Al-Tiknūlūjiyā. Ṣan’ā.

Al-Ḥūrānī, Yāsir ’Abdulkarīm. 2000. Fī Maṣādir Al-Turāth Al-Iqtiṣādī Al-Islāmī. Yāsir ’Abdulkarīm Al-Ḥūrānī. Majallah: Islāmiyyah Al-Ma’rifah. Al-’Adad 20.

Al-Jurjānī, ’Alī Bin Muḥammad Bin ’Alī. 1405h. Al-Ta’rīfāt. Taḥqīq: Ibrāhīm Al-Abyārī. Dār Al-Kitāb Al-’Arabī - Bayrūt.

Al-Ka'bī, Ḥamīd Sālim. 2017. Dawr Al-Tamkīn Al-Idārī Fī Ta'zīz Al-Ibtikār Al-Tanẓīmī. Majallat Al-Muthnā Li Al-'Ulūm Al-Idāriyyah. Al-'Irāq.

Al-Marzūqī, Muḥammad. 2018. Al-Ibtikār Fī Al-Iqtiṣād Al-Islāmi Rūḥ Al-Taṭawwur Al-Iqtiṣādī Wa Ḍamānat Al-Istiqrār Al-'Ālamī. Baḥth Fī Kitāb Buḥūth Muntadā Fiqh Al-Iqtiṣād Al-Islāmī Al-Rābi'. Dāirat Al-Shu'ūn Al-Islāmiyyah Wa Al-'Amal Al-Khayrī. Dubai.

Al-Māwardī. Al-Aḥkām Al-Sulṭāniyyah. Bayrūt.

Al-Mi'rāj, Qadrī Aḥmad. 2015. Athar Al-Tamkīn Al-Idārī 'Alā Al-Ibdā' Al-Tanẓīmī Bi Mudīriyyat Al-Ṣiyānah Li Sharikat Sūnāṭrāk. Risālat Mājistīr. Bisakrah. Al-Jazāir.

Al-Natīfāt, Muḥammad Bin 'Āmir. 2006. Al-Mutaghayyirāt Al-Tanẓīmiyyah Wa'alāqatuhā Bimustawā Al-Ibdā' Al-Idārī Fī Al-Ajhizah Al-Amniyyah. Risālat Mājistīr Fī Al-'Ulūm Al-Idāriyyah. Jāmi'at Nāyif Al-'Arabiyyah Li Al-Ulūm Al-Amniyyah. Al-Riyāḍ.

Al-Sabī'ī, Falāḥ Bin Faraj. 2017. In'ikāsāt Athar Taṭbīq Al-Tamkīn Al-Idārī 'Alā Al-Tafkīr Al-Ibtikārī Li Muwaẓẓaf Al-Bunūk Al-'Āmilah Bi Madīnah Al-Riyāḍ. Al-Majallah Al-'Ilmiyyah Li Qiṭā' Kulliyāt Al-Tijārat. Al-Qāhirah: Jāmi'at Al-Azhar. 'Adad 17.

Al-Ṣaffār, Ashwāq Ṣāliḥ 'Abdullāh. 2011. Al-Tamkīn Al-Idārī Wa 'Alāqatuhu Bi Tanmiyat Al-Ibdā' Al-Tanẓīmī Ladā Al-'Āmilīn Fī Jāmi'at Al-Kuwayt. Risālat Mājistīr. Jāmi'at Al-Qāhirah.

Al-Ṭajm, 'Abdullāh Al-Sawāṭ Ṭalq. 2010. Al-Sulūk Al-Tanẓīmī. Dār Ḥāfiẓ Li Al-Nashr Wa Al-Ṭibā'ah. Jiddah.

Al-Ṭarāwinah, Taḥsīn Aḥmad. 2012. Al-Falsafah Al-Akhlāqiyyah Wa 'Ilm Al-Qiyādah Wa Tatbīqātuhā Fī Qiyādat Firaq Al-'Amal Al-Amniyyah. Jāmi'at Nāyif Al-'Arabiyyah Li Al-'Ulūm Al-Amniyyah. Al-Riyāḍ.

'Amāwī, Khitām 'Ārif Ḥasan. 2010. Dawr Al-Zakāh Fī Al-Tanmiyyah Al-Iqtiṣādiyyah. Risālat Mājistīr.

Balūṭ, Ḥasan Ibrāhīm. 2005. Al-Ittijāhāt Al-Ḥadīthah Fī Idārat Al-Muassasāt. Dār Al-Nahḍah Al-'Arabiyyah. Bayrūt.

Ḥanafī, ’Abdulghaffār. 1995. Al-Būrṣāt "Ashumu Sanadāt Ṣanādīq Al-Istithmār". Al-Maktab Al-’Arabī Al-Ḥadīth. Al-Iskandariyyah.

Ḥarīm, Ḥusayn Maḥmūd. 2013. Idārat Al-Mawārid Al-Bashariyyah. Dār Al-Ḥāmid Li Al-Nashr Wa Al-Tawzī’i.’Omān.

Ḥasan, Rāwiyah. 1998. Al-Sulūk Al-Tanẓīmī Al-Mu’āṣir. Al-Dār Al-Jāmi’iyyah Li Al-Ṭibā’ah Wa Al-Nashr. Al-Iskandariyyah.

Hindī, Munīr Ibrāhīm. 2003. Al-Fikr Al-Ḥadīth Fī Idārat Al-Makhāṭir "Al-Handasat Al-Māliyyah Bi Istikhdām Al-Tawrīq Wa Al-Mushtaqqāt Al-Māliyyah". Mansha’at Al-Ma’ārif. Al-Iskandariyyah.

Ibn ’Āshūr, Al-Ṭāhir. 2005. Uṣūl Al-Niẓām Al-Ijtimā’ī Fī Al-Islām. Al-Ṭāhir Bin’āshūr. Al-Sharikah Al-Tūnisyah Li Al-Tawzī’. Tūnis.

Ibn Ḥazm. Rawāhu Ibn Ḥazm Bisanadihi Ilā ‘Umar Bn Al-Khaṭṭāb Raḍiyallāhu ’Anhu. Al-Muḥallā Li Ibn Ḥazm.

Ismā’īl, Muḥammad Ismā’īl Muḥammad. 2011. Al-Kharāj Fī ’Ahd Al-Khalīfah ‘Umar Bin Al-Khaṭṭāb. Dirāsat Taḥlīliyyah Fī Al-Judhūr Wa Al-Taṭawwur. Risālat Mājistīr.

Jawdah, Maḥfūẓ Aḥmad. 2008. Taṭbīq Niẓām Qiyās Al-Adā Al-Mutawāzin Wa Atharuhu Fī Al-Iltizām Al-Muassasī Li Al’āmilīn Fī Sharikat Al-Almūniūm Al-Urdūniyyah. Al-Majallah Al-Urdūniyyah Li Al-‘Ulūm Al-Tatbīqiyyah. Al-Mujallad 11. Al-’Adad 2.’Omān.

Māḍī, Būrdīmah Wa Sa’īdah. Sārah. 2021. Jawdat Ḥayāt Al-’Amal Ka Mutaghayyir Wasīṭ Fī Al-‘Alāqah Bayn Al-Tamkīn Wa Al-Ibdā’ Al-Idārī. Majallat Namā Li Al-Iqtiṣād Wa Al-Tijārah. Al-Jazāir: Qālimah.

Maḥmūd, Muḥammad. 2017. Maqāl: Taṭwīr Al-Ibtikārāt Fī Al-Māliyyah Al-Islāmiyyah. Al-Imām Muḥammad Maḥmūd. Https://Islāmonline.Net

Majlis Al-Tijārah Wa Al-Tanmiyah. 2013. Al-Istithmār Wa Al-Ibtikār Wa Al-Tiknūlūjiyā Min Ajli Al-Tanmiyyah. Lajnat Al-Istithmār Wa Al-Mashārī’ Wa Al-Tanmiyyah. Mu’tamar Al-Umam Al-Muttaḥidah Li Al-Tijārah Wa Al-Tanmiyyah. Al-Dawrah Al-Khāmisah.

Malīk, Sārah Barjam Limyā. 2010. Tamwīl Al-Ibdā' Fī Al-Muassasāt Al-Ṣaghīrah Wa Al-Mutawassiṭah. Mudhakkiratan Līsāns Fī Al-'Ulūm Al-Iqtiṣādiyyah. Jāmi'at Qāṣid B Mirbāḥ Waraqlah. Al-Jazāir.

Muḥammad, Nīfīn Ḥasan. 2016(a). Dawr Al-Ibtikār Wa Al-Ibdā' Al-Mustamirr Fī Ḍamān Al-Markaz Al-Tanāfusī Li Al-Muassasāt Al-Iqtiṣādiyyah Wa Al-Duwal. <Dirāsat Ḥālat Dawlat Al-Imārāt>. Wizārat Al-Iqtiṣād. Idārat Al-Takhṭīṭ Wa Da'm Al-Qarār. Abū Ẓabī

Muḥammad, Nīfīn Ḥasan. 2016(b). Dawr Al-Ibtikār Wa Al-Ibdā' Al-Mustamirr Fī Ḍamān Al-Markaz Al-Tanāfusī Li Al-Muassasāt Al-Iqtiṣādiyyah Wa Al-Duwal. <Dirāsat Ḥālat Dawlat Al-Imārāt>. Wizārat Al-Iqtiṣād. Idārat Al-Takhṭīṭ Wa Da'm Al-Qarār.

Sulaymān, Muḥammad Aḥmad Wahab Sūsan 'Abdulfattā Ḥ. 2011. Al-Riḍā Wa Al-Walā Al-Waẓīfī "Qiyam Wa Akhlāqiyāt Al-'Amal". Zamzam Li Al-Nashr. 'Omān.

Sulṭān, Muḥammad Sa'īd. 2002. Al-Sulūk Al-Insānī Fī Al-Munaẓẓamāt. Dār Al-Jāmi'ah Al-Jadīdah. Al-Iskandariyyah.

Suwaylim, Sāmī. 2004. Ṣinā'at Al-Handasah Al-Māliyyah Naẓarāt Fī Al-Manhaj Al-Islāmī. D. Sāmī Suwaylim. Markaz Al-Buḥūth. Sharikat Al-Rājiḥī Al-Maṣrafiyyah Li Al-Istithmār. Ramaḍān 1425h.

Qinṭaqjī, Sāmir. 2005(a). Ḍawābiṭ Al-Iqtiṣād Al-Islāmī Fī Mu'ālajat Al-Azamāt Al-Māliyyah Al-'Ālamiyyah.

Qinṭaqjī, Sāmir. 2005(b). Mushkilat Al-Biṭālah Wa 'Ilājuhā Fī Al-Islām. Muassasat Al-Risālah.

'Umar, Muḥammad 'Abdulḥalīm. Al-Tajdīd Fī Al-Fikr Al-Iqtiṣādī Al-Islāmī. Mu'tamar Al-Majlis Al-A'lā Li Al-Shu'ūn Al-Islāmiyyah. Al-Dawrah 13. Miṣr. Http://Webcache.Googleusercontent.Com

English References

A. Van Vaerenbergh, Regulatory Features and Administrative Law Dimensions of the Olympic Movement's Anti-Doping Regime, IILJ Working Papers 2005/11, New York University Law School, spec.

Al-Jalal Ibrahim & Kurdi, Manal Mohamed, "Introduction to Management Information Systems: Theory tools applications" Press, University House, Alexandria, in 2000.

Anat Arkin, Personnel Management in Germany, At Work in the Powerhouse of Europe, Personnel Manaqement24, no. 2, February 1992.

B. Dalle, The Global Aspirations of the Aarhus Convention and the Case of the World Bank, paper presented to the Second Global Administrative Law seminar, Viterbo, 9-10 June 2006.

Borins, S.: The new public management is here to stay. Canadian public Administration, 1995.

G. Handl, International "Lawmaking" by Conferences of the Parties and Other Politically Mandated Bodies, in R. Wolfram-V. Röben (eds.), Developments of International Law in Treaty Making, Springer, Berlin, 2005.

Joan Pynes: Human resources management for public and nonprofit organizations, 2004.

K. Murphy, Regulating More Effectively: The Relationship between Procedural Justice, Legitimacy, and Tax Non-compliance, in Journal of Law and Society, vol. 32, n. 4, December 2005.

Lynda Gratton: Strategic Human Resource Management: Corporate Rhetoric and Human Reality, 1999.

M. Howlett and J. Rayner, Globalization and Governance Capacity: Explaining Divergence in National Forest Programs as Instances of "Next-Generation" Regulation in Canada and Europe, in Governance, vol. 19, n. 2, April 2006.

Paul J. Fortier, Howard Edgar Michel: Computer Systems Performance Evaluation and Prediction, Enterprise computing series, Digital Press, 2003.

R. A. Gorman, The Development of International Employment Law: my Experience on International Administrative Tribunals at the World Bank and the Asian Development Bank, in Comp. Labor Law and Pol'y Journal, 25, 2004.